



الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على
استقرار السوق المالي في دولة الكويت

**The Expected Effects for Applying the International
Standards for Preparing the Financial Reports on Stability of
Stock Market in the State of Kuwait**

إعداد الطالب

بدر سعد المطيري

الرقم الجامعي 400910397

إشراف

الدكتور غسان المطارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبية

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2011

التفويض

أنا بدر سعيد المطيري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها.

الاسم: بدر سعد المطيري



التوقيع:

التاريخ: 2011 / 11 / 16

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت"

وأجيزت بتاريخ 16 / 11 / 2011

التوقيع

لجنة المناقشة

رئيساً ومشرفاً
.....

الدكتور غسان فلاح المطارنة

عضواً
.....

الدكتور أسامة عمر عبد الجبار

مناقشاً خارجياً
.....

الدكتور ميشيل سعيد سويدان

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي ألهمني الطموح ومنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأستاذي الجليل الدكتور غسان المطارنة الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة.

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكبار الذين قاموا بتحكيم الاستبانة، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة وهم الدكتور أسامة عمر والدكتور ميشيل سويدان على قبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أم المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي جامعة الشرق الأوسط ونوابه الأفاضل على جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب هذا الصرح العلمي الكبير.

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

إلى الإنسان الذي علّمني كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح كان على الدوام سنداً وقُدوة

ومعلماً رجل المواقف العظيمة والشامخة والكرم

والدي الحبيب

إلى صاحبة القلب الكبير النابض بالحياة والمفعم بالحب والحنان، ما انفكت تسهر وتتابع

مسيرة حياتي وتمنحني الثقة والأمل بالمستقبل

والدتي الحبيبة

إلى رفيقة دربي وشريكة الحب والهناء والعناء التي وفّرت لي أسباب الاستمرار في درب

المعرفة والعلم باعثة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة الحلم يتحقق الصابرة

زوجتي الغالية

إلى بلسم حياتي وزينتها وبراعم الشوق والمستقبل الذين قرأت في عيونهم كلمات جددت

آمالي باستكمال ما لم أدركه في مقنبل حياتي

أبنائي وبناتي

إلى عنوان الوفاء في يوم الوفاء أهديهم محبتي وإخلاصي ودعائي ووفائي

أشقائي وشقيقاتي

إلى الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدّم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض الجامعة
ح	إجازة الرسالة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ل	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1-1 المقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	3-1 أهداف الدراسة
6	4-1 أهمية الدراسة
7	5-1 فرضيات الدراسة
8	6-1 نموذج الدراسة
9	7-1 حدود الدراسة
9	8-1 محددات الدراسة
10	9-1 المصطلحات الإجرائية
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
14	1-2 تمهيد
16	2-2 مفهوم المعيار المحاسبي
19	3-2 أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

22	4-2 أهمية المعايير المحاسبية
23	5-2 مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
24	6-2 مجالات تطبيق المعايير الدولية
25	7-2 التوحيد (المعايير) على المستوى الدولي
28	8-2 التقارير المالية وأنواع القوائم المالية
31	9-2 أهمية المحاسبة ومعايير إعداد التقارير
34	10-2 متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة
46	11-2 معايير المحاسبة الدولية في الكويت
49	12-2 الدراسات السابقة
49	1-12-2 الدراسات باللغة العربية
57	2-12-2 الدراسات باللغة الانجليزية
66	3-12-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
68	1-3 منهج الدراسة
68	2-3 مجتمع الدراسة والعينة
70	3-3 أداة الدراسة
71	4-3 صدق الأداة وثباتها
74	5-3 المعالجة الإحصائية
75	6-3 إجراءات الدراسة
الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية	
77	1-4 خصائص عينة الدراسة
81	2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
91	3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة
97	4-3 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	
104	1-5 الاستنتاجات

108	2-5 التوصيات
المراجع والملاحق	
110	المراجع العربية
116	المراجع الأجنبية
118	ملحق رقم (1) نبذ تاريخية عن سوق الكويت للأوراق المالية
123	ملحق رقم (2) استبانة الدراسة
128	ملحق رقم (3) أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
20	المنظمات المهنية المحاسبية	الجدول (1-2)
64	عرض ملخص للدراسات السابقة	الجدول (2-2)
66	الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة	الجدول (3-2)
70	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	الجدول (1-3)
72	قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة	الجدول (2-3)
73	اختبار مقياس الاستبانة	الجدول (3-3)
73	مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	الجدول (4-3)
77	توزيع عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية	الجدول (1-4)
82	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام برقابة الجودة	الجدول (2-4)
84	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة	الجدول (3-4)
86	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعايير التأهيل الدولية	الجدول (4-4)
88	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعايير التأهيل الدولية	الجدول (5-4)
90	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستقرار السوق المالي في دولة الكويت	الجدول (6-4)
92	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر رقابة الجودة	الجدول (7-4)
93	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر الالتزام بالقواعد الدولية لأخلاقيات المهنة	الجدول (8-4)
94	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر الالتزام بمعايير التأهيل الدولية	الجدول (9-4)
96	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر معايير المحاسبة الدولية	الجدول (10-4)

97	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للعمر	الجدول (4- 11)
98	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للمؤهل العلمي	الجدول (4- 12)
99	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للدخل الشهري	الجدول (4- 13)
100	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي	الجدول (4- 14)
101	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للشهادات المهنية	الجدول (4- 15)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
8	نموذج الدراسة	الشكل (1-1)

المخلص

الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت

إعداد: بدر سعد المطيري

إشراف: الدكتور غسان المطارنة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهم الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة تم توزيعها على العينة المكونة من (400) مستجيب. وتمت معالجة البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد اثر لتطبيق المعايير الدولية (رقابة الجودة، القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة، معايير التأهيل الدولية، معايير المحاسبة الدولية) على استقرار السوق المالي في دولة الكويت. وقدم الباحث عددا من التوصيات منها العمل على إيلاء الاهتمام الكافي من قبل الشركات لمعايير المحاسبة الدولية، كونها ذات أهمية كبيرة في استقرار السوق المالي، حث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات وخاصة النظام المحاسبي للتأكد من مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية.

Abstract

The Expected Effects for Applying the International Standards for Preparing the Financial Reports on Stability of Stock Market in the State of Kuwait

Prepared By

Bader Almutairi

Supervised By

Ghassan. F. Al Matarneh

The present study aimed at exploring the expected effects of applying the international standard for preparing the financial reports on the stability of the stock market in Kuwait from the points of view of investors and financial pocket managers and analysts. To achieve this objective, the researcher dealt with two types of data; primary and secondary, which were collected via the field study and a questionnaire. The sample consist for 400 respondents, the data was analysis for SPSS. The study came up with the findings That there is an effect of the application of the international standard for (quality control, international rules for vocational ethics, international habilitation standard, international accounting standard) on the stability of the stock market in Kuwait. The study also came up with the following recommendations: The companies give enough care for the international accounting standard for being of great importance for the stability of the stock market. Asking investors to get to know reality of the company specially the accounting system to make sure about its correspondence with the international accounting standard.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 نموذج الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 محددات الدراسة

9-1 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

إن مهنة المحاسبة لها أهمية وتأثير لا يمكن إغفالهما، إذ أصبح هناك حرصٌ من الجهات المختصة على أهمية مواكبة معايير المحاسبة الدولية، التي تضيف الأساس السليم والفعال على التعاملات المحاسبية والمالية، إذ إن الالتزام بهذه المعايير ضرورة يقتضها السير على نهج محاسبي سليم يضمن النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة.

إن تطور مهنة المحاسبة ونموها مرهون بوجود معايير وأصول محاسبية، مما يتطلب العمل الجاد من قبل الجهات المختصة الرسمية والمهنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن صياغة هذه المعايير والأصول المحاسبية للحاجة الماسة لتطبيقها، واستخدامها من قبل المحاسبين والمراجعين، فغياب مثل هذه المعايير يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة.

تتجه الدول نحو الارتباط ببعضها البعض في زمن سادت فيه العولمة وزالت الحدود التقليدية، ومجال المحاسبة يدور في هذا الفلك فهو ميدان آخر للانفتاح والانصهار ومسايرة التكتلات التي تتسم بالعالمية، سواء كان ذلك لأسباب داخلية أو خارجية □ فإنها أصبحت في حكم الحتمية التي لا مفر منها، وإن الانفتاح □ المتعلق بالمجال المحاسبي هو الذي يلبي احتياجات أكثر من طرف.

وبتزايد تأثير العولمة على الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقاط تلاقٍ بين المعايير المعمول بها على المستوى المحلي والمعايير الدولية، ولتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي بما يسمح بالدخول في إطار المساءلة العالمية.

وبناء عليه فإن أهمية هذه الدراسة تتضح كونها تقوم بدراسة الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، وقد جاء اختيار السوق المالي نظراً للدور المهم الذي تلعبه هذه السوق كواجهة للتعاملات المالية، الأمر الذي يقتضي دراسة العوائق والمشكلات التي تعترض سبل تطبيق المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية ورفع كفاءتها وفعاليتها.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتلخص مشكلة الدراسة بشكل أساسي في كون المعايير المحاسبية الكويتية والمعتمدة محلياً، في إعداد التقارير المالية في دولة الكويت غير مطابقة وغير متوافقة مع المعايير الدولية بهذا الخصوص، والتي أخذت اتجاهاتها تتنامى في ظل عولمة هذه المعايير، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار السوق المالي في دولة الكويت. من هنا تأتي الحاجة إلى صياغة معايير محاسبية وطنية في إعداد التقارير المالية بحيث تلائم

الممارسات المحاسبية في دولة الكويت مع متطلبات معايير الإعداد الدولية، في ظل تبني الكويت لنظام اقتصاد السوق.

تتلخص مشكلة الدراسة بشكل أساسي في الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

هل توجد آثار لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين؟

أسئلة الدراسة

ولتحقيق الغرض من الدراسة قام الباحث بطرح عدد من الأسئلة الفرعية وكما يلي:

السؤال الأول: هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر لتطبيق القواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر لتطبيق معايير التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين؟

السؤال الرابع: هل يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين؟

السؤال الخامس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق المالي في دولة الكويت تعزى للعوامل الديموغرافية للمستجيبين (العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية)؟

3-1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على رأي المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، حول الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

2- إلقاء الضوء على الواقع الكويتي فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، وعلاقتها باستقرار السوق المالي الكويتي.

3- التعرف على مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

4- التعرف على رأي المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، حول الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

1-4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يكتسبها استقرار السوق المالي الكويتي، كأحد أكبر الأسواق المالية في منطقة الخليج العربي الذي من خلال تعاملاته المالية يستطيع أن يحدث تغييراً جذرياً في واقع الاقتصاد الكويتي، مما يتطلب تحليل هذا السوق وتقييمه ومعرفة مدى استجابته للمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية وانعكاساته على استقراره.

كما تظهر أهمية الدراسة عند الحديث عن الآثار المتوقعة لتطبيق هذه المعايير على الأطراف المتعاملة مع السوق المالي الكويتي التي تستفيد من تطبيق المعايير الدولية سواء بالداخل أو بالخارج والتي ترصد أداءه وترتقب مستقبله بالشكل الذي يساعدها في توسيع مجالاته وتوجيه أعماله وتنظيمه على أسس علمية وفق أعلى مستوى لمؤشرات الفعالية الاقتصادية.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تقوم على دراسة الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، وترفد القائمين عليه بالملاحظات والتقييم المناسب الذي ينعكس على تطوير أدائه في المستقبل للحفاظ على دوره في تحقيق الاستقرار المالي.

5-1 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: " لا يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين .

وقد انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وكما يلي:

HO1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لتطبيق المعايير

الدولية لرقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

HO2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لتطبيق القواعد

الدولية لأخلاقيات المهنة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

HO3 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لتطبيق معايير

التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

HO4 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لتطبيق معايير

المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

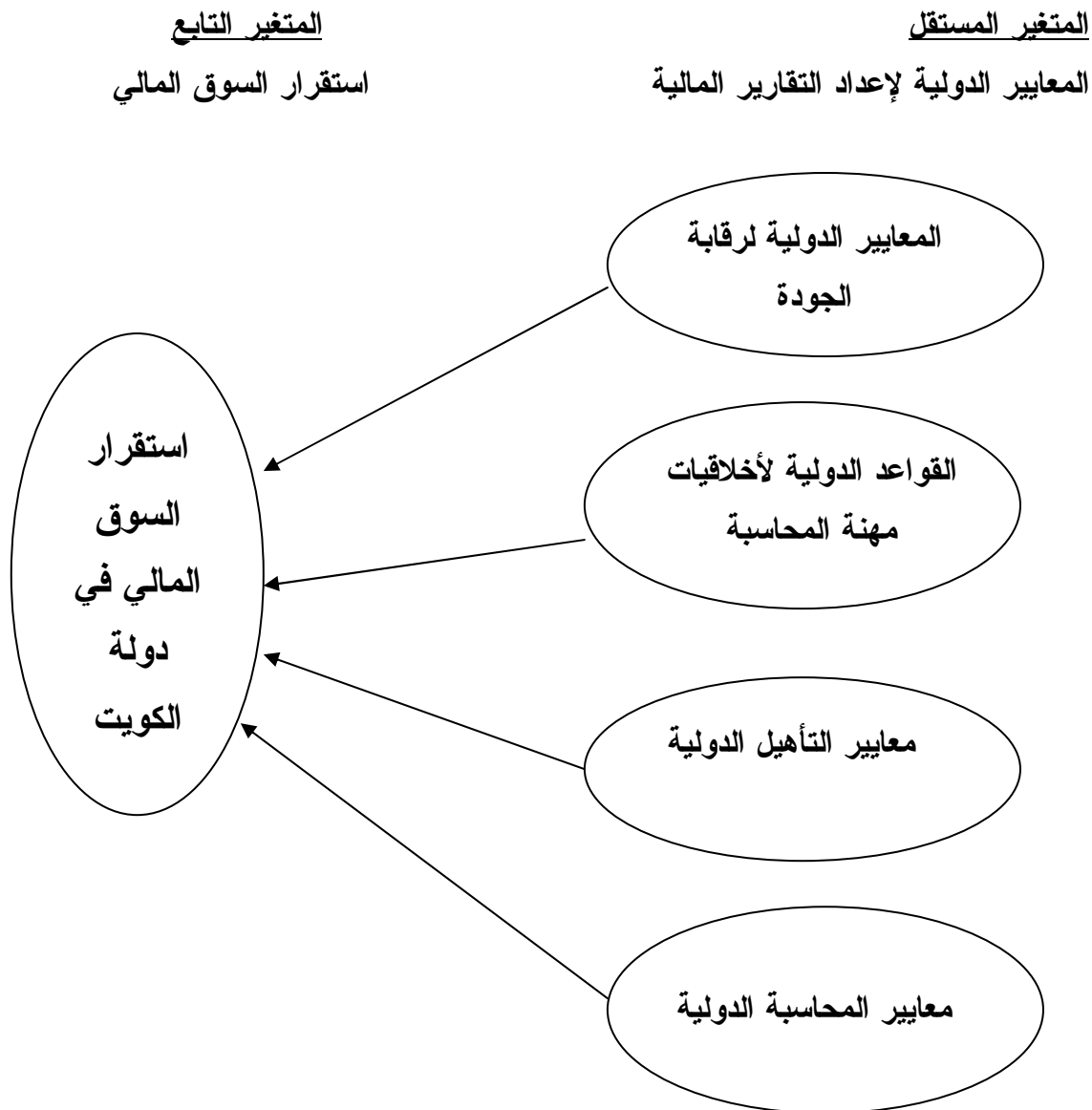
HO5 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق

المالي في دولة الكويت، تعزى للعوامل الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، الدخل

الشهري، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية).

6-1 نموذج الدراسة

قام الباحث بتصميم وتطوير نموذج خاص بالدراسة، وذلك من أجل تفسير وفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتمثل في استقرار السوق المالي الكويتية ويوضح الشكل رقم (1-1) علاقات هذه المتغيرات.



الشكل (1-1)
نموذج الدراسة

المصدر: النموذج من إعداد الباحث

7-1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على آراء المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين في سوق الكويت للأوراق المالية.

2- **الحدود الزمانية:** من المتوقع أنها ستكون خلال الفترة الواقعة ما بين شهر نوفمبر 2010 وحتى فبراير 2011.

3- **الحدود البشرية:** سوف تقتصر هذه الدراسة على آراء المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين في سوق الكويت للأوراق المالية.

4- **الحدود العلمية:** تتمثل الحدود العلمية لهذه الدراسة في المعايير الدولية لرقابة الجودة، والقواعد الدولية لأخلاقيات المهنة، ومعايير التأهيل الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية، إذ لم ترد هذه المعايير في أغلب الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها التي تتناول موضوع تطبيق المعايير الدولية وعليه فإن المعايير الأخرى لم تتناولها هذه الدراسة.

8-1 محددات الدراسة

1- شمل مجتمع الدراسة سوق الكويت للأوراق المالية، الأمر الذي أتاح إمكانية تعميم نتائجها على هذه السوق.

2- اعتمد الباحث على وحدة تحليل تضم المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين في سوق الكويت للأوراق المالية.

3- عدم تعاون المبحوثين في إعطاء المعلومات اللازمة لإثراء موضوع الدراسة وفي الإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم.

4- طبيعة الدراسة الميدانية إذ تطلبت وقتاً وجهداً إضافياً لزيارة السوق أكثر من مرة لتوزيع الاستبيانات.

9-1 المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة كما يلي:

المعايير: Standard وتعني التوحيد أي جعل الشيء واحداً ومتماثلاً ومتطابقاً ومنتظماً ومتوافقاً ومتسقاً على المستوى الدولي، إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية أو تخفيفها والعمل على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض بينما المعايير تبحث في إزالة الاختلافات عن طريق تطوير معايير موحدة (الطلحه، 2000، ص 29).

الاستثمار: Investment التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه في القسمة الحالية للأموال المستقرة وكذلك النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات (مطر، 2009، ص 20).

التقارير المالية: هي تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة معينة (ديوان المحاسبة الكويتي، مفكرة المصطلحات الرقابية والمالية، 2009).

السوق المالي: هو الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشترى تلك الأوراق، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع، أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأثمان السائدة في أية لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه (مطر، 2009، ص 164).

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: هي دليل إرشادي للتطبيق المحاسبي والممارسات العملية لوظيفة التقارير المالية، والمتمثلة في البيانات الإدارية الصادرة عن الهيئة المهنية المحاسبية فيما يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية أو نوع محدد من العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للشركة وبيان نتائج أعمالها (توفيق، 2011، ص ص 41-57).

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: هي عبارة عن الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة (الشيرازي، 2000، ص 194).

المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد: هي دليل إرشادي للتطبيق المحاسبي والمتعلقة بقدرة المعايير على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ممكنة من الخوف، ويتحقق ذلك بتوافر ثلاثة عناصر هي صدق التمثيل، قابلية التحقق، والحيادية (ديوان المحاسبة الكويتي، دليل التدقيق العام، 2009).

معايير دولية لرقابة الجودة: هي عبارة عن المعايير الإرشادية للرقابة المحاسبية والممارسات العملية لوظيفة المحاسبة على المستوى الدولي، وجودة المعلومات هي الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية الدولية (ديوان المحاسبة الكويتي، دليل التدقيق العام، 2009).

قواعد دولية لأخلاقيات المهنة: هي مجموعة من الأسس والمبادئ الدولية تدور حول أربعة محاور رئيسية هي القيام بالأعمال الهادفة، وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، وعدم الخداع في أي تعاملات، وعدم التحيز في القيام بأي ممارسات لصالح طرف دون الآخر، فإذا تميز النشاط بهذه الخصائص يمكن في هذه الحالة الحكم بأخلاقيات هذه المهنة (دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، 2007، ص3).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 تمهيد

2-2 مفهوم المعيار المحاسبي

3-2 أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

4-2 أهمية المعايير المحاسبية

5-2 مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

6-2 مجالات تطبيق المعايير الدولية

7-2 التوحيد (المعايير) على المستوى الدولي

8-2 التقارير المالية وأنواع القوائم المالية

9-2 أهمية المحاسبة ومعايير إعداد التقارير

10-2 متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة

11-2 معايير المحاسبة الدولية في الكويت

12-2 الدراسات السابقة

1-12-2 الدراسات باللغة العربية

2-12-2 الدراسات باللغة الأجنبية

3-12-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

إن مهنة المحاسبة وإن كانت تشبه غيرها من المهن الأخرى من حيث أهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع، إلا أنها تختلف من حيث أصولها وقواعدها، فالمحاسبة علم غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات لنشاط اقتصادي ولعل أوجز تعبير عن طبيعة المحاسبة هو ما يرد في تقارير البيانات المالية لمؤسسة ما، فبعد أن يذكر مراجع الحسابات مدى الفحص الذي قام به، يبدي رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها وفقاً (للأصول المحاسبية المتعارف عليها)، والصورة العادلة في عرف المحاسبين والمراجعين، لا يمكن الحكم عليها بشكل مطلق بل في إطار (الأصول المحاسبية المتعارف عليها) (القشي، والعبادي، 2009).

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدتها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول (السعدني، 2007).

المبحث الأول

تهتم المحاسبة الدولية بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها، وبعد ذلك التنسيق بين الدول المختلفة والمنظمات المعنية فيها في محاولة لجلب عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض، وبالتالي فإن التنسيق الدولي سوف يجعل المقارنة بين الشركات سهلة، إلا أن الاستثمارات الدولية لا يمكن أن تعمل ما لم تكن هناك معايير دولية متفق عليها. ويشير (الطلحه، 2000، ص 22) إلى أنه قد بدأ الاهتمام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:

- 1- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية، كذلك تطور هذه الشركات وتنوعها، وظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.
 - 2- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.
 - 3- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساساً يتم الاسترشاد به في العمليات التجارية.
- ويشير (القشبي، 2008، ص 19) إلى أن تعبير "معايير المحاسبة المتعارف عليها" هو تعبير فني متفق عليه عند المحاسبين، دلالاته تشمل كل ما هو متفق على أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجياً لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن.

إن تطور مهنة المحاسبة ونموها مرهون بوجود معايير وأصول محاسبية، مما يتطلب العمل الجاد من قبل الجهات المختصة الرسمية والمهنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن صياغة هذه المعايير والأصول المحاسبية للحاجة الماسة لتطبيقها، واستخدامها من قبل المحاسبين والمراجعين، فغياب مثل هذه المعايير يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، بينما يساعد وجودها في تقييم نوعية المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعد إيضاحاً ضرورياً، وما لا يعد كذلك، وإذا كانت المعايير توضع لتكفل تحقيق أهداف المحاسبة فلا بد أن يتم بناؤها في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة، بما يكفل تحقيق أهداف المحاسبة، ورفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية (عطية، 2007، ص 13).

2-2 مفهوم المعيار المحاسبي

تعبير "معايير المحاسبة المتعارف عليها" هو تعبير فني متفق عليه عند المحاسبين دلالاته تشمل كل ما هو متفق على أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجياً لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن، وإلى أمد قريب، كانت الخبرة والعادة، بل والضرورة العلمية، هي التي تقرر نوع المعالجة للمشكلة التي تطرأ، والذي كان يجعلها "متعارفاً عليها" هو تبنى الشركات والمؤسسات لها، ولو كان تبنياً غير اجتماعي، فإذا اتبعت بعض المؤسسات طريقة ما واتبعت مؤسسات أخرى طريقة ثانية للمشكلة ذاتها، أصبحت كلتا الطريقتين من "المتعارف عليهما" أما المحاسبون ومدققو

الحسابات فكان دورهم يقتصر فيما مضى على إقرار ما أصبح "متعارفاً عليه" مما ظهر من معالجات محاسبية، حتى لو تعددت المعالجات للموضوع الواحد (القشي، 2008).

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبون إلى استخدام معيار محاسبي. ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها (عيشي، 2009، ص 4)

وقد عرفت لجنة القواعد والمعايير الدولية القاعدة المحاسبية الصادرة عام 1999 المعايير الدولية بأنها "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية العمل الفني وكفاءته وتحديد طبيعة المسؤولية المهنية وعمقها (الطلحه، 2000، ص 29).

المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز

المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب (توفيق، 1997، ص65).

والمعيار المحاسبي هو " عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة الذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية، وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحياناً، ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام ولتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع بدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معايير الخاصة وفي هذا ستكون المقارنة مستحيلة " (بلغيث، 2005، ص 57).

وتتبع الرغبة القوية للتوحيد من الحاجة الشديدة لمقارنة البيانات المالية على مستوى التقارير الداخلية أو الخارجية أو على مستوى الشركة أو القطاع أو المستوى الوطني أو على المستوى الدولي وذلك لتسهيل إجراء التوقعات واتخاذ القرارات المالية.

يهدف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) " وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977 " إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ولتحقيق مهامه. فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم. إذ قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

1- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.

- 2- معايير دولية لرقابة الجودة.
- 3- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
- 4- معايير التأهيل الدولية.
- 5- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

2- 3 أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

ويشير (عيشي، 2009، ص2) إلى أنه يمكن رصد محورين أساسيين تطلبا العمل على تنظيم المحاسبة دوليا هما:

أولاً: الحاجة إلى إيجاد آليات لتطوير علم المحاسبة

1- ظهرت الحاجة الضرورية للقيام بعمليات التوحيد في المعالجات المحاسبية الوطنية في الدول المختلفة، وذلك بهدف استبعاد التناقضات القائمة في البيانات المحاسبية التي تحكم هذه التعاملات، وذلك في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، إذ أن تعدد وتناقض المعالجات المحاسبية في الشركة الواحدة ومن دورة محاسبية إلى دورة أخرى وهي بذلك تخالف مبدأ الثبات، كما أن الحلول المتناقضة وغير المتوافقة بين الشركات على المستوى الوطني تخالف مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة، إضافة إلى الاختلاف القائم على المستوى الدولي، ومن أمثلة التناقضات في المعالجات المحاسبية:

أ- المعالجة المحاسبية الخاصة بمشكلة الإيجار التمويلي الذي يعد أصلاً من أصول الشركة وأحياناً تعد مصروفاً.

ب- المعالجة المحاسبية الخاصة بتقويم المخزون السلعي في آخر الدورة المحاسبية، حيث بينت لجنة توجيه المعايير المحاسبية انه يوجد 15 طريقة مختلفة لتقويم المخزون السلعي وهذه الأنواع المختلفة تؤدي إلى أرباح مختلفة.

ج- أن المعالجة المحاسبية تحتوي اختلافات كبيرة في شكل القوائم المالية ومضمونها حتى على مستوى الدولة الواحدة.

2- ظهور اختلافات في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، بمعنى الافتقار إلى لغة محاسبية مقبولة على المستوى الوطني والدولي، ومن الأمثلة على هذه الاختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة، وهذا يؤدي إلى التناقض في البيانات عند إعداد الميزانيات وقوائم الدخل، حيث تكون غير قابلة للتوحيد والمقارنة التي تنعكس على بيانات تلك القوائم بحيث تظهر مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة. ولاستبعاد هذه التناقضات وزيادة مستوى نضج علم المحاسبة، فقد تشكلت ثلاث منظمات مهنية محاسبية في وقت متزامن تقريباً وهي موضحة في الجدول (1-2):

الجدول (1-2)

المنظمات المهنية المحاسبية

اسم اللجنة باللغة العربية	اسم اللجنة باللغة الانجليزية	المختصر	سنة ومكان إنشائها
لجنة توجيه المعايير المحاسبية	Accounting Standardization Committee	ASC	المملكة المتحدة عام 1969
مجلس معايير المحاسبة الأمريكي	Financial Accounting Standard Board	FASB	الولايات المتحدة عام 1973
لجنة معايير المحاسبة الدولية	Accounting Standardization Committee	ASC	عام 1973

ويشير (توفيق، وسويلم، 2005، ص43) إلى أن تصافر جهود هذه المنظمات أثمر عن البدء بإيجاد معايير محاسبية وطنية متشابهة ومتماثلة، إذ حددت المضامين والمصطلحات والمفاهيم المحاسبية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القوائم المالية الدورية مثل الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق المساهمين، كما حددت أشكال عرض هذه القوائم والإفصاح المحاسبي اللازم، واستناداً إلى سياسة التحسين المستمر IMPROVEMENT CONTINOUS فقد تم إعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية حسب استراتيجية علمية مستندة إلى إطار نظري متفق عليه من جانب هذه المنظمات الثلاث بهدف تحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة، وهو ما يمثل حجر الأساس في تطوير معايير محاسبية دولية.

ثانياً: البيئة العامة لأسواق رأس المال

يشير (لطي، 2004، ص78) إلى أنه تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي الذي يتجه إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية للداخل فقد طالب المستثمرون على المستوى الدولي بحتمية القيام بتحسين المعايير الدولية القائمة، واستصدار معايير جديدة تسهم في تحسين الأداء ورفع مستوى التبادل التجاري في أسواق المال العالمية، كما تم الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية IOSCO على عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها واعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية، وقد أصدرت اللجنة بالفعل المعايير الدولية التالية:

أ- المعيار 30: المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ب- المعيار 32: المتعلق بالأدوات المالية، وكذلك الإفصاح والعرض.

ج- المعيار 39: المتعلق بالأدوات المالية، وكذلك الاعتراف والقياس.

2-4 أهمية المعايير المحاسبية

تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات العالمية، ولتحقيق درجة أكبر من الشفافية يحتاج الأمر إلى توافر ميثاق فعال لأسلوب ممارسة حوكمة الشركات Corporate Governance ودرجة أكبر من الاستقلالية على مستوى مجالس الإدارات، كذلك يجب أن يتضمن إطار المساءلة العالمي بعض معايير الفعالية غير المالية حتى تتمكن الشركات من إعداد التقارير حول أنشطتها المختلفة.

يعتمد الطلب على رؤوس أموال الأعمال التي يتوقع لها النمو من أسواق رأس المال الرئيسية على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية، إذ أدت التطورات في التجارة العالمية إلى حدوث موجة من القواعد والإجراءات، وإيجاد توافق بين الأسلوب المحلي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين معايير المحاسبة العامة الأمريكية، وهي المعايير المعمول بها في إعداد التقارير في أسواق رأس المال الرئيسية في العالم. ويشير (الناغي، 2002، ص64) إلى أن أهمية المعايير المحاسبية تكمن في ما يلي:

- 1- القيام بتحديد الأحداث المالية الخاصة بالشركة وقياسها.
 - 2- العمل على إيصال نتائج عملية قياس الأحداث المالية التي حصلت في الشركة إلى مستخدمي القوائم المالية.
 - 3- القيام بتحديد الطريقة المثلى لقياس الأحداث المالية
 - 4- القيام باتخاذ القرار المناسب حول الأحداث المالية.
- كما يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى ما يلي:

- 1- استخدام طرق محاسبية في قياس الأحداث المالية قد تكون غير مناسبة وغير سليمة عمليا.
- 2- إعداد قوائم مالية حسب رغبة القائمين بعملية قياس الأحداث المالية.
- 3- الاختلاف في الأسس المحددة لمعالجة الأحداث المالية المحاسبية والعمليات ضمن الشركة الواحدة والشركات المختلفة.
- 4- الصعوبة في اتخاذ قرارات داخلية أو خارجية من جانب المستفيدين.

2-5 مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يرى (Kieso, and Wygandt, 1995, p:87) أن هناك مزايا عند تطبيق

المعايير المحاسبية الدولية وهي:

1- يسهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدخول إلى أسواق المال العالمية والعربية، فقد سمح تطبيق هذه المعايير للشركات الأوروبية بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصاً بورصة WALL STREET في نيويورك.

2- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي، وهذا يزيد من كفاءة أداء الإدارة ويساعدها في الوصول إلى معلومات أكثر ملائمة وموثوقية عند اتخاذ القرارات المختلفة.

3- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يجد قبولا عاما على المستوى الدولي، وهذا الأمر يساعد في تأهيل المحاسبين ورفع كفاءتهم ويجعلهم قادرين على العمل في الأسواق العالمية

4- يسمح توافر معايير محاسبية دولية في القيام بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، وهذا يشجع على انفتاح أسواق المال المحلية ويرفع من الاستثمارات المالية والإنتاجية على المستويين العرب والدولي.

5- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية دفع بدوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية كالأردن إلى اشتراط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم الإقرارات الضريبية للشركات.

2-6 مجالات تطبيق المعايير الدولية

يشير (Hawkins, 1997, p: 68) إلى أن مجالات تطبيق المعايير المحاسبية

الدولية يكون في ما يلي:

1- الشركات المساهمة: تلزم القوانين والتشريعات جميع الشركات المساهمة العامة التي

يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

2- الشركات غير المساهمة: إذ تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق

المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات

المالية الوطنية والدولية.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك

المؤسسات، وهكذا سيكون للبلدان العربية إمكانية اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

العامة للمؤسسات الكبرى ومعايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7-2 التوحيد (المعايير) على المستوى الدولي

يشير (نور، وجاوي، 2006) إلى أن " التوحيد Uniformity يعني جعل الشيء

واحداً وهو التماثل والتطابق والانتظام، ومع أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على

المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة، وهو ما يسمى بالتوافق أو

الانساق ويعني التوافق إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية، أو تخفيفها والعمل

على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض بينما المعايير تبحث في إزالة الاختلافات عن

طريق تطوير معايير موحدة "

2- 7- 1 العوائق والعقبات للتوحيد المحاسبي

يشير (عيشي، 2009، ص7) إلى وجود العديد من العوائق المهمة التي تقف عائقاً أمام التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، ومن أهم هذه العقبات ما يلي:

1- التقاليد المحلية: بما أن عملية التطور المحاسبي تعتمد على مجموعة من العوامل منها التاريخي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي والاجتماعي، وبما أن التطور المحاسبي على المستوى المحلي والوطني يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية التطور المحاسبي على المستوى الدولي، فإن التطور المحلي أيضاً يعتمد بشكل كبير جداً على تلك العوامل، وبنفس الوقت تقف عائقاً أمامه.

2- العوائق الاقتصادية والتشريعية: إن أفراد المجتمع وخاصة أفراد المجتمع المالي يحتاجون إلى المعلومات من المحاسبة لتزويد المعلومات للأطراف المختلفة، وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي يفرض عليها اختيار طرق وأساليب وإجراءات محاسبية تختلف قوانين وتشريعات الدول في تطبيقها.

3- الحالة السيادية: وهي تشكل عائقاً أمام التوحيد المحاسبي، فعلى المستوى الوطني تجد أن الرغبة تتجه إلى عدم قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية المعمول بها على المستوى الوطني.

2- 7- 2 الضغوط باتجاه التوحيد

يشير (بلغيث، 2005، ص 57) إلى وجود العديد من الضغوط باتجاه التوحيد منها:

1- الزيادة في التجارة والمبادلات الاقتصادية على المستوى الدولي: وهي تزيد على 15 تريليون دولاراً تقوم بها شركات عالمية منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهذا الانتشار

يتطلب وجود معايير وأسس لقياس الأحداث المالية والقيام بالإبلاغ المحاسبي، وقد جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO إذ إن من متطلبات الانضمام إليها تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وخاصة فيما يتعلق في مبدأ الشفافية في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين، فالتزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية، سوف يؤدي إلى تناسق أكثر في بيان المعلومات المالية التي تقدمها الشركات في تقاريرها السنوية.

2- الحاجة إلى رأس المال: إذ إن الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين، تتطلب بيان ومعرفة المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها، ولكي تستطيع الشركات القيام بعرض أسهمها وسنداتها في الأسواق العالمية فإن الأمر يتطلب منها أيضا الالتزام بتطبيق معايير محاسبية موحدة يمكن فهمها من جانب المستثمرين والمقرضين.

3- ازدياد حدة التنافس الدولي: أدت المنافسة إلى زيادة الحاجة للقيام بتنسيق الجهود عن طريق منظمة التجارة العالمية، والتي تفرض على الشركات استخدام المعايير المحاسبية الدولية.

4- ازدياد ضغوط الشركات العالمية: وهذه الضغوط كانت باتجاه ضرورة وجود معايير تتفق على مستوى العالم في الإفصاح عن وضعها المالي، إذ إن فروع هذه الشركات تعمل في بيئات مختلفة نتيجة انتشارها، وبالتالي تواجه صعوبات في إعداد تقاريرها المالية بموجب المعايير المحلية المستخدمة في بلدانها، لذلك فإن المصلحة تستوجب تطبيق معايير دولية موحدة.

5- زيادة حالات الاندماج الدولي للأسواق والعمل ورأس المال والتكنولوجيا: إذ تتطلب تلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم والتساؤل المطروح هو: ما مدى إمكانية أن تصبح المحاسبة لغة عالمية؟

6- اعتماد الاتحاد الدولي للبورصات (IOSCO) معايير المحاسبة الدولية: حيث حدد شهر آذار عام 1998 موعداً نهائياً ليوصي الاتحاد قبولها على المستوى الدولي واستخدامها أساساً لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود، وقد تبنى هذا الاتجاه إعلان دبي باعتماد معايير المحاسبة الدولية.

7- تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية الدولية: إذ كان لنمو الأسواق المالية العالمية وتطورها وانفتاحها، الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية، بحيث تكون قادرة على ربط هذه الشركات مع المستثمرين اللذين أصبحوا حساسين تجاه المعلومات المحاسبية والمالية التي تنتشرها هذه الشركات، سواء في مجال الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها أو في مجال الإفصاح عن التوقعات المالية القائمة على أساس عمليات الاستثمار التي قامت بها.

2-8 التقارير المالية وأنواع القوائم المالية

ورد في (مذكرة ديوان المحاسبة الكويتي، فكرة المصطلحات الرقابية والمالية، 2009،) أن التقارير المالية هي تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة معينة، والحد الأدنى لمكونات التقرير المالي:

1- بيان مركز مالي.

2- بيان دخل.

3- بيان التغيرات في حقوق الملكية.

4- بيان التدفقات النقدية.

5- إيضاحات تفسيرية.

وطبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل والخاص بعرض القوائم المالية يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها وبما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية، وعلاوة على ذلك فقد تم تصميم المعيار بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال ما يلي: (الطحله، 2000، ص 49).

1- ضمان أن القوائم المالية التي تصرح بأنها قد تمت من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية قد امتثلت لكل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك متطلبات الإفصاح كافة.

2- ضمان أن أي مخالفات لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية قد اقتضت على حالات نادرة جدا (ويتم متابعة حالات عدم الامتثال للمعايير وإصدارات إرشادات أخرى كلما كان ذلك مناسباً).

3- توفير الإرشادات بخصوص هيكل القوائم المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل قائمة أساسية والسياسات المحاسبية والإيضاحات وملحق تفسيري.

4- وضع (وفقا للإطار المحدد) متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات المقارنة.

وتتضمن القوائم المحاسبية جميع التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للمشروع في نهاية الفترة المالية وتشمل على أربع قوائم رئيسية هي: (دهمش، وآخرون، 2007، ص33).

1- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): وهي تبين قائمة المركز المالي المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات فترة زمنية معينة (دهمش، وآخرون، 2007، ص34).

2- قائمة الدخل (نتيجة الأعمال): وهي تبين قائمة الدخل أو نتيجة العمليات والأنشطة التشغيلية وهي تفسر بعض التغيرات التي تطرأ على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانية أول المدة وآخرها (دهمش، وآخرون، 2007، ص34).

3- قائمة التدفقات النقدية: هي تبين قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات وهي تشتمل على تدفقات تأتي من أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية (دهمش، وآخرون، 2007، ص34).

4- قائمة حقوق المساهمين: وتمثل قائمة حقوق الملكية لعمليات رأس المال لأصحاب المشروع وتشتمل على الأسهم العادية بقيمتها الاسمية والاحتياطات القانونية والاختيارية و علاوة الإصدار لأسهم عادية وكذلك الأرباح المحتجزة غير الموزعة وقد تشتمل على قيمة الأسهم الممتازة (دهمش، وآخرون، 2007، ص35).

2-9 أهمية المحاسبة ومعايير إعداد التقارير

أدى إفلاس شركة إنرون والشركات الدولية الأخرى، إلى زيادة إلقاء الضوء على أهمية المعايير المحاسبية السليمة ومعايير إعداد التقارير المالية، وأصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تحدث في الشركة، وبشكل يمكن هؤلاء المستثمرين من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم. وعندما يدرك السوق أن هناك نقصاً في الشفافية، تجرى معاقبة أسعار الأوراق المالية للشركة أو للصناعة التي تعمل الشركة في نطاقها بالكامل (Barlev & Haddaol, 2003).

تتعدى عملية إعداد التقارير المالية ذات الشفافية والنزاهة مجرد تطبيق المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة، وزيادة احتمال قيام أعضاء مجالس الإدارة بتمثيل مصالح المساهمين والملاك في الشركة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يتم الطلب من مجالس الإدارة التأكد من قيام المراجعين وإدارة الشركة بأداء

أعمالهم والمهام الموكلة إليهم بطريقة سليمة وبشكل مستقل، كجزء لا يتجزأ من نظام جيد مصمم بعناية لحوكمة الشركة. كما تجري الاتصالات بطريقة ملائمة مع المراجعين لضمان أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية، إلى توفير الشفافية في التقارير التي تعكس النشاطات التي تقوم بها الشركة، وقد وضعت هذه المتطلبات والتعليمات (الشريف، 2000، ص49).

وبالرغم من وجود النظام المحاسبي الجيد والمتقدم فإن المشاكل قد تحدث بل وتقع فعلا، وعندما يحدث ذلك تكون له آثار مالية عالمية، كما أنه يوضح الحاجة إلى معايير محاسبية ذات جودة عالية تدعم إعداد التقارير المالية الشفافة. ولما كانت الدول في جميع أنحاء العالم مازالت مستمرة في جهودها لتنمية الاقتصاديات الديمقراطية القائمة على أساس السوق. فقد ازدادت أهمية إتباع المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير السليمة لسلامة نظمها المالية، إذ إنه ودون هذه المعايير تقل قدرة الشركات المملوكة ملكية خاصة على جذب رؤوس الأموال، نظرا لعدم قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بهذه الاستثمارات، وتقييم مخاطرها باعتبارها وظيفة ليست سهلة(السعدني، 2007، ص32).

ويشير (الشريف، 2000، ص43) إلى أن المعايير المحاسبية السليمة تدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن النظام السليم للتقارير هو الذي يوفر معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم، بما يهيئ لهم القيام باستثمارات آمنة ومربحة، والمستثمرون هم الذين يقدمون رأس المال المخاطر المطلوب بشدة، ويهتمهم معرفة المخاطر التي تتضمنها استثماراتهم، والعائد الذي توفره لهم، والمستثمرون بحاجة إلى المعلومات التي تساعدهم

على أن يقرروا ما إذا كان ينبغي لهم أن يشتروا أو يحتفظوا باستثمار معين أو يقوموا ببيعة، أما المقرضون فإن ما يهمهم هو المعلومات التي تتيح لهم أن يقرروا ما إذا كان سيحصلون على ما قدموه من قروض، وعلى الفوائد المستحقة عليها في مواعيدها.

إن القيام باختيار المعايير المحاسبية أمر يخص الدولة لوحدها، ومع ذلك فإن الشركات التي تستخدم معايير محاسبية ومعايير لإعداد التقارير ليست مقبولة على نطاق واسع في أسواق رأس المال العالمية سوف تواجه تكاليف أكثر ارتفاعاً في الحصول على رأس المال والتمويل من تلك الأسواق، وقد تؤدي مشاكل تأمين رأس المال إلى وضع معايير محاسبية خاصة بإعداد التقارير المالية بحيث تكون مقبولة بشكل أفضل لدى المستثمرين، وقد تم في هذا المجال تحقيق تقدم كبير وذلك في وضع مجموعة من المعايير العالمية يمكن أن يوفر اتباعها مصداقية فورية لجزء كبير من نظام التقارير المالية في أي دولة.

إن الجودة العالية للتقارير المالية تعتمد على البنية الأساسية المساعدة التي تعمل على ضمان تفسير وترجمة وتطبيق تلك المعايير بطريقة دقيقة، وعلى تحديد الموضوعات والمشاكل وحلها بسرعة، وتتضمن هذه البنية الأساسية: (السعدني، 2007، ص38)

- 1- وجود معايير ذات جودة عالية لعملية التدقيق.
- 2- ضرورة وجود شركات مهنية متخصصة ومستقلة للتدقيق مع وضع رقابة قومية فعالة للجودة.
- 3- ضرورة الوفاء بمتطلبات الرقابة للجودة من جميع نواحي مهنة التدقيق.
- 4- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على وضع المعيار المحاسبي.

5- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على عمليات الترجمة والتفسير

والتطبيق للمعيار من خلال عملية إعادة النظر والتعليق التي يقوم بها قسم تمويل

الشركات المساهمة (Division Corporation Finance).

ويرى الباحث أن كل دولة يمكنها الحصول على مجموعة المعايير المحاسبية ذات

الجودة العالية وكذلك في إعداد التقارير، ومن الطبيعي أن تؤدي العادات والأعراف

والممارسات المحلية إلى إمكانية التأثير على اتباع تلك المعايير، كما يحدث في الدول ذات

الخبرة الكبرى باقتصاد السوق، بعكس الدول ذات الخبرة الحديثة باقتصاد السوق التي تجد

أن الحصول على تلك المعايير يعد مناسباً بالنسبة للتنمية.

إن المعايير السليمة للمحاسبة وإعداد التقارير تساعد على دعم القابلية للمحاسبة

عن المسؤولية والنزاهة والشفافية، كما أنها تشجع على الاستخدام الأمثل للموارد، وتعمل

على جذب رؤوس أموال أكبر بمعدلات فائدة معقولة، فضلاً عن أنها تدعم قدرتها على

تنظيم المشروعات، وخلق وظائف جديدة، وتساعد بشكل كبير على النمو الاقتصادي وتقدم

الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي.

2-10 متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة

هناك أهمية خاصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة في العمل داخل

المؤسسات، وتتبع هذه الأهمية من اعتبار أن هذا التطبيق والالتزام يكسب الميزانية

العمومية للمؤسسة، ثقة كل المتعاملين معها والجهات الإشرافية والإدارة على حد سواء،

فضلا عن أنه يزيد من الحماية لكل الأطراف، لأن الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في التطبيق يؤكد وجهة نظر المدقق بكفاءة الميزانية والحسابات، من حيث الشفافية والوضوح والإفصاح الملائم لهذه الميزانية والبيانات المالية المعدة وفق القواعد والأساليب المحاسبية (جورج، 2009، ص78).

ويساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإدارة في الحصول على المعلومات والبيانات، التي تحقق الرقابة والقياس وخاصة في التخطيط المستقبلي، من حيث إدارة المخاطر المالية على مستوى المؤسسة، وابتكار جديد لمحافظ الاستثمارات وإدارة الأموال وإيجاد مصادر للدخل وتعزيزها، كما أن الالتزام بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية يمكن الجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة، عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بعدالة ووضوح ويدعم الثقة بالبيانات المالية المصدرة، بالإضافة إلى الارتياح أو الاعتراض على المركز المالي في حال عدم ملاءمة النتائج مع المطلوب، (توفيق، 1997، ص ص65-78)، وفيما يلي أهم معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة والقابلة للتطبيق:

2-10-1 معايير إعداد وعرض البيانات المالية:

يبحث المعيار المحاسبي رقم (1) في الإفصاحات الخاصة بكافة السياسات المحاسبية الهامة التي يتم استخدامها في إعداد البيانات المالية وعرضها، ومن الإفصاحات العامة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية (اسم المؤسسة، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها القوائم المالية، نبذة مختصرة عن طبيعة نشاطات المؤسسة

وشكلها القانوني، وأخيراً إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة)، ويشير هذا

المعيار إلى افتراضات أساسية يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وعرضها هي:

1- الاستمرارية: إذ ينظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في نشاطاتها في

المستقبل المنظور.

2- التماثل والثبات: يفترض الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية متماثلة بين فترة

مالية وأخرى.

3- الاستحقاق: أي مبدأ استقلالية الدورات المالية، حيث يتم تسجيل الإيرادات

والنفقات في السجلات المحاسبية عندما يتم اكتسابها أو حدوثها.

ويجب على الإدارة في جميع المؤسسات أن تراعي عدداً من الاعتبارات في

اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة عند إعداد قوائمها المالية وهذه الاعتبارات

هي:

1- الحيطة والحذر: يتوجب الحذر عند إعداد البيانات المالية مع الأخذ بالاعتبار

الخسائر المحتملة.

2- تفوق الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: إذ يجب أن يتم عرض

العمليات وتقييمها وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

3- المادية (الأهمية النسبية): إذ انه يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة

العناصر، التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ

القرارات في المؤسسة.

4- الشفافية: وتشكل البيانات والتقارير المالية الثانوية الختامية الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.

5- الاكتمال: لتكون موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

6- القابلية للمقارنة: وتقتضي أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

2-10-2 معايير الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية

ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار الدولي الثلاثين، على موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية باعتبارها مخرجات نتائج النظام المحاسبي، انطلاقاً من أن سلامة عرض المعلومات المحاسبية يعد معياراً لصحة تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المعمول بها، ويناقش هذا المعيار الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية في المؤسسة، كما يشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الإفصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية والضبط الداخلي، فيما يتعلق بالربحية والسيولة والتغير في أسعار السوق، هذا ولا تقتصر المخاطر على الأصول والخصوم المدرجة في الميزانية لكنها تمتد إلى البنود خارج الميزانية.

2-10-3 القواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة

إن أخلاقيات مهنة المحاسبة التي حددها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في أكتوبر 1983 والصادرة عن لجنة المجمع الخاصة بمعايير السلوك المهني، قد تم تشكيلها لإدخال ما تراه من تطوير على المعايير الصادرة عام 1964 وعرفت للجنة باسم رئيسها Anderson وأصدرت تقريرها عام 1986 متضمنا الدستور الأخلاقي للمهنة الذي يحتوى على ما يلي:

أولاً: معايير السلوك المهني: وتمثل القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة المحاسبة مع ربطها بالتزامات ومسئوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة، وهذه المعايير هي:

أ- الأمانة والنزاهة: بصفقتها قيمٌ أخلاقية أساسية يتميز بها العضو، ويستمد الجمهور ثقته من اتصاف العضو بها، وترتبط الأمانة والنزاهة بالتجرد من الانحياز للمصلحة الشخصية وأن يكون العضو محل ثقة العميل ويحفظ أسرارَه.

ب- الموضوعية والاستقلال: ويعني بها التحرر من أية مؤثرات غير مهنية في أداء المحاسب لعمله ومراعاة توازن المصالح ولا يحيد عن الحق وأن يكون صادقاً.

ج- العناية الواجبة: وترتبط بتحسين العمل واثقانه وما يتطلبه من الاستمرار في تنمية كفاءته المهنية وأداء العمل على الوجه الأكمل، أي ترتبط بقيمة "إتقان العمل وكيفية تجويده".

د- مدى الخدمات التي يقدمها وطبيعتها: ويرتبط ذلك بقيمة كفاءة العمل والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.

ثانياً: قواعد السلوك: وتمثل الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المحاسب في عمله حتى يكون ملتزماً بالمعايير الأخلاقية العامة، ومن أهمها ما يلي:

أ- عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها وعدم التأثر بالآخرين أو البعد عن الحق عند إصدار قراراته، وترتبط هذه القاعدة بمعيار الأمانة والنزاهة والموضوعية.

ب- بذل العناية الواجبة عن طريق التخطيط والإشراف والحصول على البيانات الكافية والملائمة، وترتبط هذه القاعدة بمعيار العناية الواجبة.

ج- أن يتأكد من اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

د- حفظ أسرار العملاء وعدم إفشائها، ويرتبط ذلك بمعيار النزاهة والأمانة.

هـ- أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.

و- مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسيء لسمعة المهنة.

ز- مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمسة أو

عمولة للحصول على العملاء، وأن لا يشارك أو يستخدم أشخاصاً من غير أعضاء

مجمع المحاسبين.

ثالثا: سبل تحقيق الالتزام بالدستور الأخلاقي وتدعيمه:

أ- الالتزام الذاتي: من قبل أعضاء المجمع القائم على الفهم والإدراك والضمير المهني.

ب- الالتزام الخارجي: من خلال أعضاء المجمع والزملاء في المهنة والرأي العام في المجتمع، الذي يتابع مدى التزام العضو بالقواعد والمعايير المقررة ورصد حالات الخروج عليها.

ج- العقوبات: ممثلة في الإجراءات التأديبية التي يوقعها المجمع على العضو في حالة مخالفته للمعايير والقواعد.

رابعا: هناك دراسات ترى أن البشر يمكن تقسيمهم من حيث الالتزام الأخلاقي إلى ثلاث فئات:

1- فئة الخيرين من الملتزمين بالأخلاقيات على الدوام.

2- فئة الأشرار غير الملتزمين بالأخلاقيات على الدوام.

3- الفئة التي يكون التزامها الأخلاقي على قدر البيئة والظروف.

خامسا: من الضروري أن يتم توفير بيئة تقود الناس إلى الالتزام بالأخلاقيات. وهذه البيئة

لا يمكن أن تتوفر إلا بتوفر ثلاثة عناصر هي:

1- وجود إرشادات واضحة للأخلاقيات.

2- مكافأة الملتزم بالأخلاقيات.

3- معاقبة مخالف الأخلاقيات.

وكلما حدث خلل أو قصور في أحد هذه العناصر كلما اختل ميزان الالتزام بالأخلاقيات وأدى ذلك إلى خلل من النوع الذي يشهده العالم حالياً في مهنة المحاسبة وفي قطاع الأعمال عموماً.

2-10-4 معايير التأهيل الدولية

فيما يلي بعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية والخلقية التي يجب أن يتحلى بها المحاسب: (Eichenseher and Shields,2003,p:23)

أولاً: المواصفات الشخصية والقانونية

1- أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المحاسبة ومن إمساك السجلات, وأن يكون حريصاً على تتبع الاتجاهات الحديثة في حقل اختصاصه, وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الشركة, ويجب على المحاسب أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الشركة, وإلا أصبحت العملية المحاسبية التي يقوم بها عملية آلية وسطحية لا يتمكن من خلالها بلوغ أهداف المحاسبة.

2- أن يكون مستوعباً لأصول عام المحاسبة ومبادئها العلمية ومشاكلها العملية ومطلّعاً على الأساليب والاتجاهات الحديثة في المحاسبة.

3- أن يكون ملماً بالإضافة إلى إلمامه بعلم المحاسبة بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري, قانون الشركات, التشريع الضريبي.

4- أن يكون ملماً بحاسبة التكاليف وقادر على الاستفادة من أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية في أعمال المحاسبة، وملماً بالموازنات التخطيطية، وأن يكون لديه إلمام معقول في مبادئ إدارة الأعمال وأسس وضع أنظمة الرقابة الداخلية للوحدة.

5- أن يكون متمكناً من لغته قادراً على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وفي عبارات سلسلة لا غموض فيها ولا التواء.

6- أن يكون متمسكاً بآداب وسلوك المهنة ولا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط، وأن يكون صبوراً.

7- أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الشركة من موظفين ومديرين.

8- أن يكون مثبعا في عمله بالروح العملية سواء من حيث التفكير أو طلب البيانات أو الحصول على المعلومات والاستفسارات أو توجيه الأسئلة.

9- إن حسن قيام المحاسب بمهمته وبلوغ أهداف المحاسبة رهين بإلمامه بما يلزم من معلومات فنية عن الشركة التي يعمل بها.

10- لا يصح أن يدعي المحاسب علماً بكل شيء فلا يقوم بالاستفسار عن مسألة يصعب عليه فهمها من المسؤولين أو موظفي الشركة مهما صغر شأنهم، إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعملي خاص ولا يستطيع أن يحيط بكل

شيء علما. ويجب أن يكون لديه إدراك أن استفساراته وإيضاحاته لازمة لأداء مهمته وتدوينها لإتمام أعمال المحاسبة على الوجه الأكمل.

11- أن يكون أميناً على أسرار الشركة التي يقوم بعمل حساباتها فيجب أن يكون أميناً تجاهها، وعليه فلا يجوز له أن يفشي بأي سر من أسرار الشركة للغير الذي قد يستغل هذه المعلومات وبذلك يلحق ضرراً بمصلحة الشركة.

12- أن يكون واسع الاطلاع وأن يتتبع التطورات والاتجاهات الحديثة في العلوم التي تخصص فيها، وأن يتتبع التعديلات التي تطرأ على التشريعات والقوانين المتصلة بعمله المحاسبي.

ثانياً: المؤهلات العلمية للمحاسب

- 1- أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة.
- 2- أن يكون قد عمل محاسباً تحت التمرين تحت إشراف شخص مجاز بممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ حصوله على التأهيل العلمي والعملية.
- 3- أن يؤدي اليمين أمام نقيب المحاسبين.

ثالثاً: الخصائص الذاتية للمحاسب

تعد طريقة البيان النفسي أو سيكوجراف الوظيفة الأساس الذي يبني عليه حل مشكلة تحديد الخصائص أو السمات الذاتية للمحاسب، وقد أخذ بهذه الطريقة مكتب الوظيفة الأمريكي، وتتلخص هذه الطريقة المنسوبة لـ M. Viteles في الخطوات التالية:

- 1- إعداد خريطة بيانية تتضمن كل الصفات الإنسانية التي تلزم كل وظيفة.

2- عمل سلم خماسي التدرج لتعزيز الأهمية النسبية لكل صفة لأداء الوظيفة المراد تحليلها.

3- يتم التأشير أمام الصفة والتدرج وفقاً للوظيفة.

4- يرسم خط انسيابي يمر بالصفات والتدرج المعطى كي يتضح بيانياً الخصائص اللازمة للوظيفة وأهميتها.

2-10-5 معايير رقابة الجودة

يعرف (القشي، والعبادي، 2009، ص15) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها (عبارة عن الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة). يشير (القشي، والعبادي، 2009، ص15-22) إلى أن أهم هذه الخصائص تتمثل بما يلي:

1- الملاءمة: (Relevance) هي مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة، وان تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإيصالهم للنتائج التي يرجونها من تلك المعلومات في اتخاذ قرار رشيدة، ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

أ- التوقيت المناسب (Timelines) : أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات.

ب- القدرة على التنبؤ (Prediction Value) : أن تعطي هذه المعلومات مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ج- التغذية الراجعة (القدرة على إعادة التقييم) (Feedback Value) : وتعد من مكونات أي نظام معلوماتي كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار الشركة وتطورها، وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي، أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار والتي تؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام كلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

2- الموثوقية / المعولية: (Reliability) وهي القدرة على اعتماد المعلومات

المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ممكنة من الخوف، إذ إن خاصية

الوثوق بالمعلومة المكتملة لخاصية الملاءمة، ولتكون المعلومة مفيدة، فإنها يجب أن

تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من

الأخطاء الهامة والتحيز، ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم توافر ثلاثة

عناصر هي: صدق التمثيل، قابلية التحقق، والحيادية وكما يلي:

أ- صدق التمثيل: إذ إن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين

المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

ب- إمكانية التحقق (Verifiability) : وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس

العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص

آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح.

ج- الحيادية (Neutrality) : وهي تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء

للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.

2-11 معايير المحاسبة الدولية في الكويت

إن النظر إلى مشروع قانون إنشاء هيئة سوق مال كويتية ومحاولة قراءته وتقييمه

تتطلب الانطلاق من الواقع الاستثماري والمالي الكويتي على أن تأخذ بالمعايير والمتطلبات

الدولية قدر المستطاع، وحيث إن الغاية الأولى لمشروع القانون المعروض هو إيجاد جهة رقابية محايدة للرقابة والإشراف على السوق المالي بمجمله وهو ما يحتم توفير الأساس القانوني المنظم لصلاحيات الهيئة ومنحها سلطات موسعة تساعد على تحقيق أهدافها ولأن مشروع القانون يطرح في سوق ترسخت أوضاعه منذ سنة (1983) ويعمل وفق آليات عمل مشابهة لعدد من البلدان يأتي المشروع ليقرر فصل الجانب التداولي عن الجانب الرقابي بعد أن اجتمعت كل السلطات والصلاحيات لسنوات طوال وتكرس الوضع القائم فكان الطموح مشروعاً لطرح قانون لإنشاء هيئة سوق مال يكرس فصلاً واضحاً بين كل ما هو تشريع وتداول وما هو رقابة (سوق الكويت للأوراق المالية، 2011).

لذلك يمكن القول بأن الوضع التشريعي الكويتي القائم وضع انتقالي فالسوق قائمه وأجهزة التداول قائمه وأجهزة الرقابة قائمه بشكل مدمج وبصلاحيات منقوصة وحتى يمكن تجاوز هذا الوضع لا بد من التعامل مع أي مشروع قانون انطلاقاً من هذه المعطيات وبالتالي ليس من الواقعية في التعامل مع مشروع القانون محاولة انتقاده في بعده الدولي عوضاً عن النظر إليه من الداخل انطلاقاً من واقع دولة الكويت فالقول بأن مشروع القانون لا يطبق إلا بعض المعايير الدولية نتحفظ عليه لأسباب التالية: (سوق الكويت للأوراق المالية، 2011)

1- إن التمتع في مجمل أحكام مشروع القانون متماسك وقائم على فلسفة متكاملة تستند إلى تحقيق الأهداف التي تسعى لها أي هيئة سوق مال في العالم باعتباره قد احتوى على جيل المفاهيم وآليات العمل الوقائية والإشرافية المتعارف عليها والمعتمدة من قبل أسواق البلاد الأخرى وقد شابته بعض الأمور الإجرائية والتعارض في بعض المواطن فيه ولكنه ولا

شك قد تضمّن جوانب أساسيه وقد حاول واضعوه أن يلائموا أحكامه مع المعايير الدولية المعمول بها في نظرة مستقبلية إستباقية.

2- لا يجب النظر إلى المشروع انطلاقاً من المعايير الدولية المقبولة، وتعمل على تحقيق ثلاثة أهداف (حماية المستثمرين، ضمان تحقيق الأسواق للعدالة والكفاءة والشفافية في المعاملات والتقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية) وسوق الكويت في حاجه بدايةً إلى تكريس الجهاز الرقابي بصفه مستقلة ومحايده، ومن خلال التطبيق وتعديل التشريعات بما يحقق أقصى ما يمكن من معايير الرقابة الدولية وبشكل ملائم للمناخ المحلي.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

يهدف هذا المبحث إلى استعراض أهم الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع

الدراسة الحالية، حيث قام الباحث بالاطلاع على العديد منها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

2-12-1 الدراسات باللغة العربية

- دراسة الصادق، (2006). بعنوان: أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير

المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع

معايير المحاسبة الدولية في تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية. وتعد هذه

الدراسة نظرية إذ استندت المنهجية المستخدمة في إعدادها إلى الأسلوب النظري وقامت

بوصف المعايير المحاسبية والمستنبطة من البيانات الثانوية والمراجع العلمية. وتوصلت

الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- تتوافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية من حيث توفر لجنة

لإعداد المعايير ووجود موقع على شبكة الإنترنت للهيئة المختصة بإصدار المعايير وتوفير

إطار مفاهيمي للمعايير وأهداف المحاسبة.

2- تتناسق بعض معايير المحاسبة السعودية المرتبطة بالإفصاح وبإعداد وعرض القوائم

المالية مع معايير المحاسبة الدولية لنفس الأغراض.

- 3- معظم معايير المحاسبة السعودية الخاصة بالقياس المحاسبي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقياس المحاسبي، وأن هنالك معايير محاسبة سعودية لا يوجد لها مقابل في معايير المحاسبة الدولية مثل معيار المصروفات الإدارية والتسويقية ومعيار الزكاة.
- 4- يمكن للمملكة العربية السعودية تحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية في حالة مراعاة مقومات التوافق الدولي ومتطلباته.
- 5- يؤدي توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية إلى تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية.

- دراسة زيود، وآخرون، (2007)، بعنوان: إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.

هدفت هذه الدراسة إلى وضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام في إطار إدخال التكنولوجيا إلى المستويات المختلفة والاستغناء عن كافة المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية، وقد اتبع الباحثون في إعداد الدراسة على المنهج النظري القائم على دراسة المعايير المحاسبية الواردة في الكتب العلمية التي تم مطالعتها. كما تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على بيانات تم جمعها من خلال استبانة وزعت على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية في سوريا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- 1- إنجاز عملية الاندماج بصورة عشوائية لا تستند إلى دراسة وخطة مالية ومحاسبية معدة مسبقا مما يجعل الأمر يبدو وكأنه عملية تجميع للبيانات المحاسبية.
- 2- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير.
- 3- قصور حاد في استخدام التكنولوجيا، أبقى النظام المحاسبي تقليديا قديما لا يملك مقومات التحول بوضعه الراهن إلى نظام مؤتمت، حديث، مرن، قادر على مواكبة التطورات المتلاحقة التي تفرضها السوق العالمية على المعايير الدولية.

- دراسة القشي، (2008). بعنوان: أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق الأردن لمعايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد سعى الباحث إلى تحقيق أهداف بحثه من خلال الدراسة النظرية، وذلك بالاطلاع على المراجع المناسبة المتعلقة بموضوع بحثه، تم تصميم استبانته وزعت على ثلاث فئات (المدققين والمستثمرين والأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار). وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

- 1- أن جميع الآراء تقريبا إشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي بثتى أشكاله وخصوصا الأجنبي المباشر له وقع مؤثر وإيجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط أن تكون البنية الاقتصادية قد أُعيد هيكلتها بشكل ملائم.

2- أن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم، وأنه فعلاً قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة.

3- أن الشركات الأردنية وخصوصاً المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وأن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة كان من أهمها: أن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة، وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للأردن، وأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضيف صفة الدولية على قوائم الشركة، وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، ويعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرطاً لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

- دراسة عيشي، (2009)، بعنوان: **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق.**

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الجزائرية من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية، ودور الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى في تحقيق هذا التوافق. وتعد هذه الدراسة من الدراسات النظرية التي اعتمدت على الأسلوب الوصفي من خلال المراجعة الأدبية للدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع المعايير المحاسبية الدولية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1- أن توافق وتطبيق البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية له منافع وفوائد وأمام معوقات وصعوبات تترتب عليهم نتائج وانعكاسات قد تكون إيجابية

وقد تكون سلبية إلا أن الجانب السلبي أكثر ميلاً في البيئات الوطنية التي لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه البيئات الدولية المتقدمة.

2- لا يمكن للمؤسسات أن تسير التطور وتضمن سوقاً لها إلا بتنظيم عملية المعايير، وذلك من حيث المنتجات ومستوى الخدمات المقدمة، ووسائل وتقنيات الإنتاج المستعملة، وإعداد برامج وهيكل واضحة لمتابعة ما يحدث على المستوى الدولي، من حيث المعايير والمعايير.

3- تتفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلاً إيجابياً ومضطرباً مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي وهذا من خلال المخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات.

4- من خلال عملية التوحيد المحاسبي الدولي، فإنه من الضروري ضبط الممارسات المحاسبية في المؤسسات، وذلك بوضع معايير دولية موحدة لضمان تجانس التقارير المالية والقوائم المحاسبية.

- دراسة مزياني، (2009)، بعنوان: النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق النظام المحاسبي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف قام الباحث بدراسة أهم معالم النظام المحاسبي الجديد، ومقارنته مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي النظري من جهة، والمعالجة المحاسبية لأهم القضايا المطروحة على مستوى المحاسبة من جهة أخرى. واستخدم الباحث الأسلوب النظري في إجراء دراسته وذلك

بوصف النظام المحاسبي الجزائري الجديد ومدى مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أن النظام المحاسبي الجزائري الجديد يتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية إلا أن سريان العمل به بداية العام (2010) يواجه عدة تحديات تتعلق بشروط ومستلزمات التطبيق الجيد له، مما يجعل المنافع المنتظرة من تطبيقه محل شك.

2- أن الجزائر استجابت للمستجدات الدولية وعولمة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات، وكذلك التطور السريع في مجال الاتصالات والمعلوماتية، وذلك بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة في المحاسبة.

- دراسة سلوم، ونوري، (2009)، بعنوان: دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، وسعت هذه الدراسة النظرية التي استندت مراجعة الكتب التي كتبت حول موضوع المعايير المحاسبية إلى بيان أهمية الحاجة لوجود معايير محاسبية دولية موحدة قابلة للتطبيق في كافة دول العالم لغرض الحصول على تقارير مالية متنسقة تساعد المستثمرين في كافة دول العالم على اتخاذ قرارات صائبة في الوقت المحدد ورغم وجود

الأزمات المالية مثل الأزمة المالية العالمية التي يعيشها العالم اليوم. وتم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1- توجد علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ونشوء الأزمة المالية العالمية، وأن السبب الأساسي في نشوء الأزمة المالية العالمية هو الرهون العقارية لأشخاص غير موثوقين.
- 2- أن إيقاف العمل بمعيار القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعود بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة اضعف وسيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي ولن يساعد على استقرار السوق.
- 3- أن عدم كفاءة الإدارة يعد من أسباب فشل المصارف الاستثمارية وبالتالي إفلاسها، كما أن عدم وجود رقابة على النشاط الاقتصادي أدى إلى انفلات الوضع الاقتصادي.
- 4- هناك نتائج إيجابية للمحاسبة تظهر عند انهيار الشركات العالمية وهي ظهور معايير محاسبية جديدة أو القيام بتطوير المعايير القديمة.
- 5- أن حدوث الأزمة أجبرت حكومات الدول ومن ضمن تلك الحكومات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بالنشاط الاقتصادي، وأن الأزمة المالية قد أثرت في معدلات النمو ورفع معدلات التضخم وانتشار البطالة والفقر في مختلف دول العالم.
- 6- أن الأزمة ستؤدي إلى تطوير المحاسبة والمعايير المحاسبية نحو الأفضل في سبيل تجنب الوقوع في أزمات مماثلة.

- دراسة حمدان، شذى ربحي، (2010)، بعنوان: آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وكيفية التعامل معها، ومعالجة آثارها، وبيان مدى تأثير أرباح هذه الشركات وقيمتها السوقية، وحجم تداول أسهمها نتيجة الأزمة. وكان مجتمع الدراسة مكون من كافة الشركات المدرجة باستثناء الشركات التي لم تكن بياناتها كاملة من حيث الأرباح، أو القيمة السوقية، أو حجم التداول، حيث كانت 224 شركة قدمت نتائج أعمالها من ربح أو خسارة، و 184 شركة للقيمة السوقية، و 169 شركة لحجم التداول، لعامي 2008 و 2009. واعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى والمضمون للوصول إلى النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1- أن الأزمة المالية العالمية ناتجة من تراكم الأخطاء والسياسات المالية، وهي ناتجة عن غياب دور الرقابة تزامنا مع غياب الأخلاقيات المهنية. والابتعاد عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، في الوقت الذي تعاضم فيه استخدام الأدوات المالية المبتكرة.
- 2- أثرت الأزمة المالية العالمية على الأردن بصورة سلبية بخاصة على أرباح القطاعين المالي والخدمات، إذ بلغت نسبة التراجع في أرباح القطاع المالي 48% بينما كانت نسبة التراجع لقطاع الخدمات 20%. أما قطاع الصناعة فقد حقق نتائج ايجابية في بداية الأزمة،

حيث كانت نسبة الارتفاع في أرباحه 30% لكن آثار وتداعيات الأزمة تعمقت عليه في النصف الأول من عام 2009, إذ تراجعت أرباحه بنسبة 41%.

3- كان أثر الأزمة المالية على أرباح القطاع المالي (البنوك، التامين، الخدمات المالية، العقارات) الأكبر، حيث تراجعت أرباح كافة القطاعات الفرعية فيه وبنسب عالية.

2-12-2 الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Rogerero , 1998)

Characteristics of high quality accounting standards

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متى يكون المعيار متصفاً بخصائص ذات جودة عالية، حيث إذ أن يتم وضع المعايير على أساس المفاهيم، وقد أجريت دراسة نظرية لمعرفة المعايير القائمة التي لا تواكب التطورات المستقبلية للأحداث الاقتصادية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1- أن المعايير الموضوعية على أساس المفاهيم تكون أسهل في التطبيق والشرح من تلك المعايير الموضوعية على هيئة قائمة افعل ولا تفعل (أساس القواعد)، ورغم أنه لا يوجد معيار يستطيع التنبؤ بكافة الأسئلة والأحداث المستقبلية، إذ إن المعيار الذي يعتمد على مفهوم أو موضوع محدد يمكنه التعامل مع الواقع العملي بصورة سهلة ويسيرة
- 2- أن تطبيق الحكم المهني وانعكاسه على القوائم المالية سوف يتم تحسينه عن طريق اعتماد المحاسبين على استخدام أحكامهم المهنية بدلاً من تطبيق القواعد التفصيلية.

3- أن المعايير القائمة على أساس المفاهيم (المبادئ) سوف ينتج عنه معايير ذات حجم أقل من 12 صفحة بدلاً من بعض المعايير التي يتجاوز حجمها 100 صفحة في ظل القواعد، وبالتالي تكون هذه المعايير أبسط شكلاً ومضموناً بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقها على مدى أوسع من المعاملات والأحداث المحاسبية.

4- أن المعايير القائمة على أساس القواعد غير مرنة وبالتالي لا تواكب التطورات المستقبلية للأحداث الاقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه كيان محاسبي لا يمكنه التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية غير الظاهرة والمتوقعة.

- دراسة (Schipper, Katherine, 2003) بعنوان:

Principles-based accounting standards

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة على أساس المفاهيم بصورة صحيحة ومناسبة. واستخدم الباحث الأسلوب النظري في إجراء دراسته. وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أنه إذا تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة على أساس المفاهيم بصورة صحيحة ومناسبة، فإن هذا من شأنه أن يدعم ويؤيد هدف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وهو تحسين منفعة التسجيل المحاسبي من خلال التركيز على الخصائص الأساسية لكل من الملاءمة والمصدقية.

2- أن تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم سوف يعكس الجوهر الاقتصادي الصحيح للأحداث الاقتصادية، إلا أن فكرة تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم لن تكون سهلة،

إذ أنها تتطلب تغييراً جوهرياً في اتجاه جميع الأطراف المهتمة بمعلومات المحاسبة المالية من واضعي المعايير، هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية SEC، المستثمرين، معدي القوائم المالية والمراجعين.

3- أن الاعتماد على القواعد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة درجة الدقة التي من خلالها يقوم واضعو المعايير بتوصيل متطلباتهم وأهدافهم إلي معدي القوائم المالية، إلا أنه في المقابل فإن الاعتماد على وضع المعايير على أساس القواعد، سيؤدي إلى زيادة درجة تعقيد المعايير بجانب هيكله الأحداث الاقتصادية.

- دراسة (Kohlbeck and Terry Warfield, 2005) بعنوان:

The Effects of Principles-based Accounting Standards on Accounting Quality

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير تطبيق أربعة معايير محاسبية دولية تم وضعها على أساس المفاهيم بجانب اتفاقها مع تعريفات الأصول والخصوم طبقاً للإطار الفكري للمحاسبة على جودة المعلومات المحاسبية. واستخدم الباحث الأسلوب الميداني من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم وزيادة القدرة التفسيرية والتنبؤية بالأرباح خاصة عند تطبيق معيار مزايا العاملين.

- 2- وجود اتساق بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم ونفعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المدخل لكل من المحللين الماليين والمستثمرين ويعد هذا دليلاً على جدوى تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم كأساس ملائم لوضع المعايير المحاسبية.
- 3- أن زيادة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة على أساس المفاهيم سوف يعمل على تقليل التلاعبات التي كان يرتبط الكثير منها بتطبيق القواعد المحاسبة.

- دراسة (Robert W. McGee, 2007) بعنوان:

The Effect of the International Standards for the Financial Report

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، وقد أجريت دراسة نظرية لمعرفة هذه المعايير إذ تم استخدام معيار الانخفاض في قيمة الأصول كمتغير بديل يقيس إقدام الشركة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، قبل صدور نسخة منها، وسرعة التجاوب مع تلك المعايير عند إصدار النسخة. العوامل النظامية، كمحدد لجودة التقارير المالية، تتمثل في البيئة القانونية والمحاسبية التي تعمل في ظلها الشركة، ومجموعة وسط من الشركات تتداخل بشأنها الخصائص النظامية مثل النظام المحاسبي والمراجعة ووجود أي سيطرة لشركات قطاع أعمال عام قابضة.

تم استخدام نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول كمؤشر يقيس جودة التقارير المالية، وربط هذا المتغير بالعوامل النظامية وتطبيق معيار الانخفاض في قيمة

الأصول. بالإضافة إلى هذه المتغيرات فإنه تم إدخال متغير يعبر عن حجم الشركة هو إجمال الأصول، ومتغير آخر يعبر عن دوافع الإدارة هو نسبة التغير في أرباح السنة الحالية، تم اختبار متغير جودة التقارير المالية لعينة مكونة من 57 شركة مساهمة متداولة في البورصة عن سنتي 2005 و 2006. وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- 1- أن هناك أدلة واضحة على أن جودة التقارير المالية للشركات التي تطبق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، تعد أعلى منها للشركات التي لم تطبق معيار الانخفاض.
 - 2- أن استجابة الشركات لتطبيق المعايير الدولية تعد قليلة، مما يكشف عن وجود صعوبات في تكيف النظام المحاسبي الموحد ليلائم المعايير الحديثة.
- وأوصت الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة إدخال تعديلات جذرية على النظم القانونية والمحاسبية السائدة بحيث تكون متماثلة بالنسبة لكل الشركات.
- 2- أن تتضمن مبادئ عامة تحكم العمل بجميع الشركات المساهمة.

- دراسة (Carmona , Salvador and Marco Trombetta , 2008) بعنوان:

On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي، واعتمدت الدراسة الجوانب النظرية من خلال تحليل المحتوى والمضمون للوصول إلى النتائج. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي يرجع إلى دورها في كل من: تدعيم مهنة المحاسبة، والتوافق فيما بين البلدان، ويعزى سبب ذلك إلى أن معايير المحاسبة الدولية اعتمدت على المدخل القائم على أساس المبادئ في وضع المعايير المحاسبية، الأمر الذي يزيد من فرص تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل أكثر مرونة في العديد من الدول رغم اختلاف الثقافات والظروف الاقتصادية.

2- أن المعايير القائمة على أساس المبادئ تمكن المحاسبين من الاعتماد على كل من الخبرات والخلفيات التعليمية وبرامج التدريب المختلفة وتطبيق ذلك في العديد من المنظمات وشركات المحاسبة.

3- أن وضع المعايير الدولية على أساس المفاهيم تعد خطوة هامة جداً في عملية التوافق المحاسبي، بالرغم من كون الاعتماد على هذا الأساس لا يمكن من خلاله توحيد المقاييس المحاسبية عبر الدول المختلفة.

- دراسة (Tsakumis , George T. et al, 2009) بعنوان:

Principles-based versus Rules-based Accounting Standards: The Influence of Standard Precision and Audit Committee Strength on Financial Reporting Decisions

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المدخل القائم على أساس المفاهيم بالنسبة

لوضع المعايير المحاسبية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب النظري، إذ بينت أن

أنه ولتحقيق أهداف لجنة معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لا بد من المقارنة بالمدخل القائم على أساس القواعد وذلك على النحو التالي:

1- أن المدخل القائم على أساس المفاهيم يحقق هدف لجنة معايير المحاسبة المالية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية، الذي يتطلب تحسين الفهم العام لكل من طبيعة وأهداف المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية من خلال اعتماده على الإطار المفاهيمي الذي يجب أن يلم به مستخدمو المعلومات المحاسبية حتى يتمكنوا من استخدام تلك المعلومات بالشكل الملائم في عملية اتخاذ القرارات.

2- أن تحقيق الهدف المشار إليه سابقاً عن طريق الاعتماد على أساس المفاهيم يؤدي إلى اتفاق وتقارب أكثر في عملية وضع المعايير المحاسبية بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وبالتالي إلى وجود توافق دولي في المعايير المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1- أن معدي القوائم المالية وفقاً للمعايير المعتمدة على أساس القواعد (الصرامة) قليلاً ما يقومون بالتسجيل المالي الدقيق حتى مع وجود لجنة مستقلة للمراجعة.

2- أيدت الدراسة فكرة الانتقال إلى المدخل القائم على أساس المبادئ وسوف يعمل على تقوية الدور الذي تلعبه لجان المراجعة، بالإضافة لزيادة الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية.

و الجدول التالي رقم (2-2) يوضح عرض للدراسات السابقة وعلى النحو التالي:

جدول (2-2)

عرض ملخص للدراسات السابقة

هدف الدراسة	عنوان الدراسة	الباحث والسنة
هدفت إلى التعرف على أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية	أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية	الصادق، (2006).
هدفت هذه الدراسة إلى وضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام في إطار إدخال التكنولوجيا إلى المستويات المختلفة	إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية	زيود، وآخرون، (2007)
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق الأردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	القشي، (2008)
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق النظام المحاسبي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية	النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية	عيشي، (2009)
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق النظام المحاسبي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية.	النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية.	مزياني، (2009)،
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية	دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية.	سلوم، ونوري، (2009)
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار	آثار وتداعيات الأزمة المالية	حمدان، (2010)

وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية	العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية	
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متى يكون المعيار متصفاً بخصائص ذات جودة عالية.	Characteristics of high quality accounting standards	(Rogerero , 1998)
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة على أساس المفاهيم بصورة صحيحة ومناسبة	Principles-based accounting standards	(Schipper, Katherine, 2003)
تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير تطبيق أربعة معايير محاسبية دولية تم وضعها على أساس المفاهيم بجانب اتفاقها مع تعريفات الأصول والخصوم طبقاً للإطار الفكري للمحاسبة على جودة المعلومات المحاسبية	The Effects of Principles-based Accounting Standards on Accounting Quality	(Kohlbeck and Terry Warfield, 2005)
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية	The Effect of the International Standards for the Financial Report	Robert W.) (McGee, 2007
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي	On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system	(Carmona , Salvador and Marco Trombetta , 2008)
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المدخل القائم على أساس المفاهيم بالنسبة لوضع المعايير المحاسبية	Principles-based versus Rules-based Accounting Standards: The Influence of Standard Precision and Audit Committee Strength on Financial Reporting Decisions	(Tsakumis , George T. et al, 2009)

2-12-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة كما هو

مبين بالجدول التالي رقم (2-3):

جدول (2-3)

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الأهداف	هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار وسلوك أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية.	هدف الدراسة الحالية هو التعرف على الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي الكويتية.
الموضوعات	ركّزت على دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في المعايير المحاسبية وتحليلها وتفسيرها.	ركّزت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
مجتمع الدراسة	تكوّن المجتمع من مدققين ومراقبين ماليين ومحاسبين في الشركات المبحوثة.	تكون المجتمع من المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.
المنهجية	دراسات وصفية واستكشافية بحثت في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	دراسة وصفية تحليلية بحثت في جوانب العمل في سوق الكويت للأوراق المالية.
نوع المنظمات المبحوثة	تم إجراء الدراسات السابقة على منظمات من القطاعين العام والخاص والشركات المساهمة.	تم إجراء الدراسة الحالية على سوق الكويت للأوراق المالية.
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت دولاً عربية مثل الأردن والجزائر والسعودية ودولاً غربية مثل أمريكا وبريطانيا.	تم إجراؤها في دولة الكويت لبيان مدى تطبيق المعايير الكويتية لإعداد التقارير المالية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 منهج الدراسة المستخدم

2-3 وحدة التحليل

3-3 مجتمع الدراسة والعينة

4-3 أداة الدراسة

5-3 صدق الأداة وثباتها

6-3 المعالجة الإحصائية

7-3 إجراءات الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة، حيث يتضمن وصفاً لنوع الدراسة وطبيعتها ومجتمع الدراسة والعينة وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

3-1 منهج الدراسة المستخدم

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة النابعة من دراسة الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من سوق الكويت للأوراق المالية، (الملحق رقم 1 يبين نبذة تاريخية عن سوق الكويت للأوراق المالية) أما مجتمع الدراسة الفعلي فيتكون من المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين، وبخصوص الطريقة والكيفية التي تم من خلالها حصر حجم عينة الدراسة، وبما أن مجتمع الدراسة غير معروف فقد تم

استخراج حجم العينة وفق المعادلة الإحصائية المعتمدة في حالة عدم معرفة حجم المجتمع، ووفق قانون حجم العينة والمعادلة الإحصائية التالية: (بازرعة، 1996، ص98)

$$n = \frac{z^2}{4e^2}$$

حيث أن:

n عينة الدراسة.

z تعبر عن القيمة الحرجة المقابلة للمساحة $(1-\alpha) / 2$.

e تعبر عن خطأ المعاينة المسموح به في تقدير النسبة.

وفي حال عدم وجود معرفة مسبقة أو تقدير للنسبة الصحيحة، وبافتراض خطأ معاينة 0.5 ومستوى ثقة 95%، والقيمة الحرجة (1.96) فإن الباحث يكون قد حصل على عينة ممثلة من أصل المجتمع الكلي مكونة من (384) مفردة وتم زيادتها بنسبة 10% لأنها طبقية موزعة على عدد كبير من المبحوثين لتصبح (424) مفردة من أصل المجتمع الكلي، وقد قام الباحث بتوزيع هذا العدد على مجتمع الدراسة، وتم استرداد (405) استبانات بنسبة (95.5%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسله، وبعد فرزها تم استبعاد 5 استبانات ليستقر حجم العينة على (400) مستجيباً من المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين التي خضعت للتحليل وبنسبة (94.3%) من المجتمع الكلي، ويوضح

الجدول رقم (1-3) الإطار العام للدراسة ومجموع الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (1-3)

مجموع الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبيانات الصالحة للتحليل		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الموزعة		الفئة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
96.1	173	97.2	175	%100	180	المستثمرون
93.3	168	94.4	170	%100	180	مديرو المحافظ المالية
92.2	59	93.75	60	%100	64	المحللون الماليون
%94.3	400	%95.5	405	%100	424	المجموع

3-3 أداة الدراسة

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تطوير استبانة تقيس

الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييمية تم من خلالها تحديد أهمية

إجابات العينة. وقسمت هذه الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

1-القسم الأول: اشتمل على أسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية للعينة التي شملتها الدراسة (العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية).

2-القسم الثاني: اشتمل على 40 عبارة تمثل متغيرات الدراسة، وقد غطت هذه العبارات الأبعاد التالية:

- أ- متغير المعايير الدولية لرقابة الجودة، وتم قياسه بالعبارات من (1- 7).
- ب- متغير القواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة، وتم قياسه بالعبارات من (8- 15).
- ج- متغير معايير التأهيل الدولية، وتم قياسها بالأسئلة من (16-24).
- د- متغير معايير المحاسبة الدولية، وتم قياسه بالعبارات من (25 - 31).
- هـ- المتغير التابع استقرار السوق المالي في دولة الكويت، وتم قياسه بالعبارات من (32-40).
- و- الملحق رقم (2) يبين نموذج الاستبانة

3-4 صدق الأداة وثباتها

للتأكد من مدى صلاحية الاستمارة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبارها، وذلك بعرضها على عدد من أساتذة الجامعات الأردنية العامة والخاصة، وبعض الخبراء الممارسين في مجالات المحاسبة المتخصصين بدراسات المحاسبة، وتم الأخذ

بمقترحاتهم وتوصياتهم وإجراء التعديلات اللازمة على فقراتها، والملحق رقم (3) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

أما الثبات فهو يعني إمكانية تطبيق الاستمارة مرات عدة بحيث تعطي في كل مرة نفس الإجابات رغم مرور الوقت، وتم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل (كرونباخ ألفا)، وقد بلغت درجة الاعتمادية لهذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (97.49%) وهي نسبة ممتازة لاعتماد نتائج هذه الدراسة، والجدول رقم (2-3) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (2-3)

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

كرونباخ ألفا	المتغير	تسلسل الفقرات
%90.22	المعايير الدولية لرقابة الجودة	7-1
%84.78	لقواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة	15-8
%83.87	معايير التأهيل الدولية	24-16
%87.95	معايير المحاسبة الدولية	31-25
%78.41	استقرار السوق المالي في دولة الكويت	40-32
%97.49	المعدل العام للثبات	40-1

ولاختبار مقياس الاستبانة فقد تم اعتماد مقياس (ليكرت) المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-3).

الجدول رقم (3-3)

اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	1	2	3	4	5
مستوى الملاءمة	معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4-3).

الجدول رقم (4-3)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

مستوى الملاءمة	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي
معدومة	غير موافق بشدة	اقل من 2
ضعيفة	غير موافق	2-اقل من 3
متوسطة	محايد	3-اقل من 3.75
عالية	موافق	3.75 اقل من 4.5
عالية جدا	موافق بشدة	4.5-اقل من 5

3-5 المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية في الحاسوب، وتمت معالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وباستخدام الأساليب الآتية:

- 1- الوسط الحسابي من أجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.
- 2- الانحراف المعياري من أجل تحديد مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات.
- 3- التكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف آراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.
- 4- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو استقرار السوق المالي في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية.
- 5- اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova)، وذلك من أجل اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية في المتغير التابع وهو (استقرار السوق المالي في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية) طبقاً لعدد من المتغيرات المستقلة.
- 6- اختبار (ألفا كرونباخ): وذلك من أجل اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات المستقلة والتابعة.
- 7- اختبار التوزيع الطبيعي: لقد تم استخدام اختبار (K-S) لاختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي إذ بلغت قيم Sig لمتغيرات الدراسة أعلى من 0.05 مما يدل على تباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Malhotra, 2004, p.455).

3-6 إجراءات الدراسة

أولاً: نوع الدراسة: دراسة ميدانية تقوم على وصف وتحليل الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

ثانياً: أساليب جمع البيانات والمعلومات: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

1- البيانات الأولية: وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الاستبانة التي سيتم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، إذ تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصياً والبريد الإلكتروني.

2- البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم استخدامها لتكوين الإطار النظري للدراسة، حيث سيرجع الباحث إلى المكتبات المختلفة للاطلاع ومراجعة الأدبيات السابقة، وسيتم الاستعانة بالمصادر الآتية:

أ- المراجع والمصادر المتعلقة بالمحاسبة والكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم المحاسبة.

ب- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتطبيقاتها.

ج- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة والمتوفرة في الجامعات المختلفة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

1-4 خصائص عينة الدراسة

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

4-3 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)

الفصل الرابع نتائج الدراسة الميدانية

1-4 خصائص عينة الدراسة

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (1-4) خصائص أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (1 - 4)

توزيع عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
العمر	25 سنة فأقل	31	7.7
	26-35 سنة	24	6
	36-45 سنة	55	13.8
	46-55 سنة	136	34
	56 سنة فأكثر	154	38.5
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	88	22.0
	بكالوريوس	212	52.9
	ماجستير	68	17.1
	دكتوراه	32	8.0
الدخل الشهري	اقل من 1000 دينار	21	5.3
	1000 اقل من 1500 دينار	74	18.5
	1500 دينار اقل من 2000 دينار	140	35
	أكثر من 2000 دينار	165	41.2
المسمى الوظيفي	محاسب	102	27.1
	مدير مالي	121	30.2
	مدير حسابات	68	17.2
	مستثمر مالي	109	25.5
الشهادات المهنية	CFA	61	15.2
	CISA	73	18.4
	CMA	69	17.3
	CPA	99	24.9
	CIA	58	14.6
	لا يحمل شهادة	40	9.6

قام الباحث باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وفقا لما تم الحصول عليه من إجابات عينة الدراسة من المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحليلين الماليين، وفيما يلي تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها:

1-1-4 العمر

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4- 1) إن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (45 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته (38.5 %) من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (41 سنة - 45 سنة) وشكلوا ما نسبته (34.0%)، ويفسر هذا التوزيع للعينة من المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحليلين الماليين حسب العمر.

وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة تتوافر لديها خبرات سابقة وواسعة وأن هذه الفئات العمرية اكتسبت خبرة كبيرة خلال تعاملها في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث إنهم يتعاملون مع رؤوس أموال كبيرة، مما يتعين عليهم بأن يمتلكوا قدرا من النضوج العمري ويتحملوا المسؤوليات الكبرى في ذلك.

كما أن هذه الفئة العمرية (45 سنة فأكثر) قد يكون أفرادها ممن يمتلكون النشاط الذهني والفكري والجسماني الذي يجعلهم يتعاملون بشكل دائم دون الإحساس بالتعب والإرهاق أو الإنهاك، أضف إلى ذلك أن مجموعة من هؤلاء هم موظفون سابقون يعملون في القطاع العام وقد تقاعدوا أو قدموا استقالاتهم للعمل في السوق المالي.

بالإضافة إلى أن هناك عدداً لا بأس به من الفئة العمرية أقل من 39 سنة التي بحثتها الدراسة يعملون في السوق المالي بحكم امتلاكهم لشركات هي في الغالب عائلية، فيصبح في هذه الحالة المالك والمدير بصرف النظر عن سنه هو الذي يدير هذه الشركة. وهذا لا ينفي أن تكون هناك نسبة مماثلة أو قريبة في فئة عمرية أقل تصل لهذا المجال بسبب كفاءتها الذاتية.

2-1-4 المؤهل العلمي

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4- 1) أن حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) هم الأكثر في عينة الدراسة حيث بلغت النسبة (52.8) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، وبدراسة هذه الخاصية فإننا نلاحظ ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة من المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحليلين الماليين بسبب زيادة الاهتمام المتقدم للتعليم في الكويت.

3-1-4 الدخل الشهري

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4-1) أن غالبية المستجيبين في عينة الدراسة هم من ذوي الدخل الشهرية التي تزيد عن 2000 دينار، ثم جاء ذوو الدخل الشهرية ما بين (1500 دينار اقل من 2000 دينار) وبنسبة بلغت 35 % من إجمالي حجم العينة، فيما بلغت نسبة ذوو الدخل الشهرية ما بين (1000 اقل من 1500 دينار) 18.5 %، وأخيراً

جاء ذوو الدخول التي تقل عن 1000 وبنسبة بلغت 5.3 % من إجمالي حجم العينة الذين ربما يكونون من الموظفين الصغار والمبتدئين العمل في السوق المالي.

وتفسر الأرقام الواردة في الجدول السابق الواقع الذي يعيشه غالبية من يعملون في الأسواق المالية، حيث يرتفع مستوى الدخل عند المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين، وهذا الارتفاع ناجم عن إدارة مبالغ مالية كبيرة وصفقات بيع وشراء رابحة لأسهم متداولة بشكل مستمر في السوق المالي.

4-1-4 المسمى الوظيفي

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4 - 1) أن أعلى نسبة بلغت 30.2 % لمسمى وظيفة مدير مالي، ثم جاء لمسمى وظيفة المحاسب بنسبة بلغت 27.1 %، بعدها جاء المستثمر المالي وبنسبة بلغت 25.5 %، وأخيراً جاء مدير حسابات بنسبة بلغت 17.2 %.

ويلاحظ من خلال مقارنة المستويات الوظيفية لفئات عينة الدراسة زيادة عدد الباحثين في قمة هرم التنظيم المالي. وقد يكون سبب ذلك تفضيل هؤلاء الاستجابة لمطالب الباحث في تعبئة الاستبانة أكثر من اندفاع الموظفين، وذلك بسبب حرصهم على إعطاء معلومات حول الأمور المالية.

4-1-5 الشهادات المهنية

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4 - 1) أن معظم المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحليلين الماليين هم من حملة الشهادات المهنية في المحاسبة. ويفسر ذلك بأن غالبية العينة المبحوثة هم ذوو الخبرات الطويلة وأن طول فترة العمل التي قضاها في السوق المالي منحتم الفرصة للقيام بتطوير أنفسهم بدورات تعد ضرورية لممارسة العمل في السوق المالي الذي يحتاج لمثل هذه الشهادات المهنية في التدقيق, مما يمنح هؤلاء قدرات إضافية للقيام بأعباء العمل ومتابعة حركة السوق.

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-2-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتكون من خمس نقاط (موافق جدا 5، موافق 4، محايد 3، غير موافق 2، غير موافق جدا 1) والجدول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها والأهمية النسبية لكل عبارة:

2-4 - 1 الالتزام برقابة الجودة

الجدول (4 - 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام برقابة الجودة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية
1	يتم التقيد بمعايير المحاسبة الدولية الإرشادية في إعداد التقارير المالية	4.5000	.55821	1
2	يتم إعداد التقارير المالية وفق الممارسات العملية لوظيفة المحاسبة	4.1857	.70798	2
3	تتسم التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بجودة المعلومات المحاسبية	4.0143	.60176	4
4	تكون التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية ذات فائدة كبيرة لمتخذي القرار	3.8143	.82168	6
5	تكون نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الأساليب المحاسبية الدولية جيدة	4.0714	.57285	3
6	تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بخصائص مميزة	3.9857	.64814	5
7	الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية تضمن عدم ارتكاب مخالفات لمتطلبات هذه المعايير	3.7714	.80165	7
	المتوسط العام	4.0489	0.6731	

وقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين على أسئلة الاستبانة (1-7) وذلك اعتماداً على المتوسط الحسابي للإجابات البالغ عددها (400) إجابة.

وتشير النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-2) إلى أن تأثير تطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر

المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين كان بدرجة عالية، وبلغ المتوسط العام (4.0489) والانحراف المعياري (0.6731)، حيث وجد أنه يتم التقيد بمعايير المحاسبة الدولية الإرشادية في إعداد التقارير المالية وبمتوسط حسابي (4.5000) وانحراف معياري (5.5821)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) التي تنص على أنه يتم إعداد التقارير المالية وفق الممارسات العملية لوظيفة المحاسبة، بمتوسط حسابي (4.1857) وانحراف معياري (7.0798)، أما فيما يتعلق بنوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الأساليب المحاسبية الدولية كونها جيدة، فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.0714) وانحراف معياري (5.7285)، تلاها في المرتبة الرابعة أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تتسم بجودة المعلومات المحاسبية، بمتوسط حسابي (4.0143) وانحراف معياري (6.0176)، وكما تشير النتائج إلى أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تتمتع بخصائص مميزة. والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو (3) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن هناك تأثيراً لتطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

2-4 - 2 القواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة

الجدول (4 - 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة

الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الأداة	المتوسط الحسابي	العبرة	رقم العبرة
1	.78929	3	4.0143	يستند إعداد التقارير المالية على القيام بالإعمال الهادفة	8
3	.85077	3	3.8286	تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالموضوعية	9
6	.91242	3	3.6714	التقارير المالية وفق المعايير الدولية قائمة على عدم الخداع في أي تعاملات	10
5	.77873	3	3.7286	التقارير المالية قائمة على عدم التحيز بالقيام بأي ممارسات لصالح طرف	11
7	.88278	3	3.6571	التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية خالية من الخطأ والغش	12
8	.92145	3	3.6143	التقارير المالية وفق المعايير الدولية قائمة على عدم إلحاق الضرر بالآخرين	13
4	.70549	3	3.7714	تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالشفافية	14
2	.82770	3	3.8429	تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالمصادقية	15
	0.83357	3	3.7660	المتوسط العام	

وقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستثمرين

ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين على أسئلة الاستبانة (8-15) وذلك اعتمادا

على المتوسط الحسابي للإجابات البالغ عددها (400) إجابة.

وتشير النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4- 3) إلى أن تأثير تطبيق القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين كان بدرجة عالية، وبلغ المتوسط العام (3.7660) والانحراف المعياري (0.83357)، إذ وجد أن إعداد التقارير المالية يستند على القيام بالأعمال الهادفة وبمتوسط حسابي (4.0143) وبانحراف معياري (0.78929)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (15) التي تنص على أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تتمتع بالمصداقية، بمتوسط حسابي (3.8429) وبانحراف معياري (0.82770)، كذلك بينت النتائج أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تتمتع بالموضوعية، فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.8286) وبانحراف معياري (0.85077)، تلاها في المرتبة الرابعة أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تتمتع بالشفافية، بمتوسط حسابي (3.7714) وبانحراف معياري (0.70549)، وكما تشير النتائج إلى أن التقارير المالية قائمة على عدم التحيز بالقيام بأي ممارسات لصالح طرف. والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو (3) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن هناك تأثيراً لتطبيق القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

3-2-3 معايير التأهيل الدولية

الجدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعايير التأهيل الدولية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	رقم العبرة
1	.61788	4.3714	يتم صياغة المعايير المحاسبية بشكل يراعي المصلحة العامة	16
5	.87630	4.0143	يتم نشر المعايير المحاسبية بشكل يجعلها مقبولة على نطاق عالمي	17
9	.88711	3.9000	يتم نشر المعايير المحاسبية بشكل يساعد على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية في عرض البيانات	18
8	.62139	3.9286	التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية مقبولة على الصعيد الدولي	19
4	.72190	4.0714	التقارير المالية وفق المعايير الدولية قادرة على التعامل مع الظروف المحلية	20
7	.83406	4.0000	يتوفر بالتقارير معايير التأهيل الدولية	21
5	.78929	4.0143	القائمون على إعداد التقارير المالية يتمتعون بالاستقلالية	22
2	.57195	4.1429	القائمون على إعداد التقارير المالية حائزون على التدريب المهني الملائم	23
3	.59344	4.1000	تمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالوضوح والشمولية	24
	0.75523	4.04	المتوسط العام	

وقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المديرين على

أسئلة الاستبانة (16-25) وذلك اعتماداً على المتوسط الحسابي للإجابات البالغ عددها

(400) إجابة، حيث تم استخراج المتوسط الحسابي فكان (4.04) وهذا المتوسط أعلى من

متوسط أداة القياس المعتمد في هذه الدراسة.

وتشير النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-4) إلى أن تأثير تطبيق معايير التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين كان بدرجة عالية، وبلغ المتوسط العام (4.04) والانحراف المعياري (0.75523)، إذ وجد أنه يتم صياغة المعايير المحاسبية بشكل يراعي المصلحة العامة وبمتوسط حسابي (4.3714) وانحراف معياري (0.61788)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (15) التي تنص على أن القائمين على إعداد التقارير المالية حائزون على التدريب المهني الملائم، بمتوسط حسابي (4.1429) وانحراف معياري (0.57195)، كذلك بينت النتائج أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تمتع بالوضوح والشمولية، فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.1000) وانحراف معياري (0.59344)، تلاها في المرتبة الرابعة أن التقارير المالية وفق المعايير الدولية قادرة على التعامل مع الظروف المحلية، بمتوسط حسابي (4.0714) وانحراف معياري (0.72190)، وكما تشير النتائج إلى أن القائمين على إعداد التقارير المالية يتمتعون بالاستقلالية. والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو (3) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن هناك تأثيراً لتطبيق معايير التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

4-2-4 - معايير المحاسبة الدولية

الجدول (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير المحاسبة الدولية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	رقم العبرة
1	.71480	4.1311	يتم إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	25
2	.87630	4.1143	تتفق التقارير المالية المعدة محليا في مجال الإفصاح والإبلاغ مع المعايير المحاسبية الدولية	26
7	.76711	3.9101	يتم إعداد التقارير المالية المحلية بناءً على أي تعديلات في المعالجات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	27
6	.72169	3.9286	تتطابق المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية المحلية مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية	28
3	.72194	4.0714	تتفق التقارير المالية المعدة محليا فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها مع معايير المحاسبة الدولية	29
5	.73406	4.0090	التقارير المالية المعدة محليا فيما يتعلق بمعالجة العمليات مبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل	30
4	.76729	4.0101	تواكب التقارير المالية المعدة محليا التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية	31
	0.71536	3.9890	المتوسط العام	

وقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المديرين على

أسئلة الاستبانة (25-31) وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي للإجابات البالغ عددها

(400) إجابة، إذ تم استخراج المتوسط الحسابي فكان (3.9890) وهذا المتوسط أعلى من

متوسط أداة القياس المعتمد في هذه الدراسة.

وتشير النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-5) إلى أن تأثير تطبيق معايير

المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين

ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين كان بدرجة عالية، وبلغ المتوسط العام (3.9890) والانحراف المعياري (0.7153)، إذ وجد أنه يتم إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وبمتوسط حسابي (4.1311) وانحراف معياري (0.7148)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (15) التي تنص على أن التقارير المالية المعدة محلياً في مجال الإفصاح والإبلاغ تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، بمتوسط حسابي (4.1143) وانحراف معياري (0.8763)، كذلك بينت النتائج أن التقارير المالية المعدة محلياً فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها تتفق مع معايير المحاسبة الدولية، وجاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.0714) وانحراف معياري (0.7219)، تلاها في المرتبة الرابعة أن التقارير المالية المعدة محلياً تواكب التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية، بمتوسط حسابي (4.0101) وانحراف معياري (0.7672)، كما تشير النتائج إلى أن التقارير المالية المعدة محلياً فيما يتعلق بمعالجة العمليات مبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل. والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو (3) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن هناك تأثيراً لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

3-2 - 4 المتغير التابع: استقرار السوق المالي في دولة الكويت

الجدول (4 - 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستقرار السوق المالي في دولة الكويت

الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	رقم العبرة
1	.41429	4.1286	توفر مناخ استثماري مستقر وآمن	32
3	.50340	4.0857	تؤمن التوزيع العادل للثروات الاقتصادية	33
4	.47809	4.0571	تزيد الانفتاح على الأسواق المالية الدولية	34
5	.64686	4.0429	وجود مكاتب متخصصة في الإدارة الحديثة لمحافظ الأوراق المالية	35
9	.82770	3.8429	تحسين وسائل وأساليب الاستثمار	36
8	.75264	3.8857	التقليص من حجم الأخطار التي قد تواجه المستثمر	37
7	.77071	3.9857	تعظيم ثروة الملاك عبر زيادة المنفعة	38
2	.59344	4.1000	تقلل من مستوى المخاطرة وتحقق مستوى معين من العائد	39
6	.81599	4.0286	زيادة ونشر الوعي الاقتصادي والمالي	40
	0.65173	3.9957	المتوسط العام	

تشير النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4 - 6) إلى أن المتوسط العام لهذا المتغير

بلغ (3.9957) والانحراف المعياري (0.65173)، إذ وجد أن العبرة رقم (32) التي

تنص على أنه يتوفر مناخ استثماري مستقر وآمن وبمتوسط حسابي (4.1286) وبانحراف

معيارى (.41429)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (39) التي تنص على " تقلل من

مستوى المخاطرة وتحقق مستوى معين من العائد " ، بمتوسط حسابي (4.1000)

وبانحراف معيارى (0.59344)، وجاءت بالمرتبة الثالثة العبرة التي تنص على " تؤمن

التوزيع العادل للثروات الاقتصادية، وبمتوسط حسابي (4.0857) وبانحراف معياري (50340)، تلاها في المرتبة الرابعة العبارة التي تنص على " تزيد الانفتاح على الأسواق المالية الدولية، بمتوسط حسابي (4.0571) وبانحراف معياري (47809)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها. ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو (3) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وكانت النتائج على النحو التالي:

1-3-4 الفرضية الأولى

HO1 لا يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي (4-7) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 7)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر رقابة الجودة

R ²	R	Sig.	t	Standardized	Unstandardized		المتغير
				Coefficients	Std. Error	B	
				Beta			
.186	.431	.000	3.993		.500	1.998	Constant
		.000	3.939	.431	.123	.485	control

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4- 7) أن قيمة t المحسوبة هي (3.939) وقيمتها الجدولية (1.667) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى أنه إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير للالتزام برقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين " وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة البالغة 0.000. إذ إنها أقل من 5%. علماً بأن معامل (BETA) قد بلغ 0.431. إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

كما تشير النتائج إلى أن التباين (R^2) في المتغير المستقل للدراسة يفسر ما نسبته (0.186) من التباين في استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

كذلك تم استخدام اختبار (K-S) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث بلغت القيمة المعنوية لهذا الاختبار 0.249. وهي أعلى من 0.05 مما يدل على اتباع البيانات لهذه الفرضية للتوزيع الطبيعي.

2-3-4 الفرضية الثانية

HO2 لا يوجد أثر لتطبيق القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحليلين الماليين. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي (3-8) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4-8)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)

لأثر الالتزام بالقواعد الدولية لأخلاقيات المهنة

R ²	R	Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		المتغير
				Beta	Std. Error	B	
.159	.398	.000	3.580		.250	3.082	Constant
		.001	3.580	.398	.065	.233	ethical

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-8) أن قيمة t المحسوبة هي (3.580) وقيمتها الجدولية (1.667) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى أنه إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إنه " يوجد تأثير للالتزام بالقواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحليلين الماليين " وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة البالغة 0.001. إذ إنها أقل من 5%. علماً بأن معامل (BETA) قد بلغ 0.398. إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

كما تشير النتائج إلى أن التباين (R^2) في المتغير المستقل للدراسة يفسر ما نسبته (159) من التباين في استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

كذلك تم استخدام اختبار (K-S) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي إذ بلغت القيمة المعنوية لهذا الاختبار 156. وهي أعلى من 0.05 مما يدل على اتباع البيانات لهذه الفرضية للتوزيع الطبيعي.

3-3-4 الفرضية الثالثة

HO3 لا يوجد أثر لتطبيق معايير التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي (4-9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4-9)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)

لأثر الالتزام بمعايير التأهيل الدولية

R ²	R	Sig.	t	Standardized	Unstandardized		المتغير
				Coefficients	Std. Error	B	
.110	.332	.000	7.423		.385	2.855	Constant
		.005	2.898	.332	.095	.274	confirm

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-9) أن قيمة t المحسوبة هي

(2.898) وقيمتها الجدولية (1.667) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين

أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى أنه إذا كانت

قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير للالتزام بمعايير التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين " وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة البالغة 0.005. إذ إنها أقل من 5%. علماً بأن معامل (BETA) قد بلغ 0.332. إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

كما تشير النتائج إلى أن التباين (R^2) في المتغير المستقل للدراسة يفسر ما نسبته (110). من التباين في استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

كذلك تم استخدام اختبار (K-S) لاختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث بلغت القيمة المعنوية لهذا الاختبار 0.139. وهي أعلى من 0.05 مما يدل على إتباع البيانات لهذه الفرضية للتوزيع الطبيعي.

4-3-4 الفرضية الرابعة

HO4 لا يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي (4-10) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4 - 10)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر معايير المحاسبة الدولية

R ²	R	Sig.	t	Standardized	Unstandardized		المتغير
				Coefficients	Std. Error	B	
.192	.339	.000	3.957		.512	1.890	Constant
		.000	3.957	.462	.149	.479	standard

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4 - 10) أن قيمة t المحسوبة هي (3.957) وقيمتها الجدولية (1.667) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى أنه إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين " وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة البالغة 0.000. إذ إنها أقل من 5%. علماً بأن معامل (BETA) قد بلغ 0.462. إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

كما تشير النتائج إلى أن التباين (R^2) في المتغير المستقل للدراسة يفسر ما نسبته (0.192) من التباين في استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

كذلك تم استخدام اختبار (K-S) لاختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي إذ بلغت القيمة المعنوية لهذا الاختبار 0.281. وهي أعلى من 0.05 مما يدل على إتباع البيانات لهذه الفرضية للتوزيع الطبيعي.

3-4 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)

HO5 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق المالي في دولة الكويت، تعزى للعوامل الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية).

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على مدى وجود تباين في إجابات المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحليلين الماليين حول أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باعتبارها متغيرات مستقلة وبين المتغير التابع وهو استقرار السوق المالي في دولة الكويت وتبعاً للعوامل الديموغرافية. وتنص قاعدة القرار على أنه "إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية فإنه لا توجد فروق في الإجابات تبعاً لخصائص مجتمع الدراسة" وكانت النتائج كما يلي:

4-4-1 العمر

تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (4 - 11):

الجدول (4 - 11)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للعمر

النتيجة	مستوى المعنوية Sig	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا يوجد تباين	.474	2.37	.921	.105	5	.525	بين المجموعات
				.114	395	7.297	داخل المجموعات
					400	7.822	التباين الكلي

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول (4-11) أن قيمة F المحسوبة هي (921.) في حين أن قيمتها الجدولية بلغت (2.37) وبالمقارنة بين القيم التي تم الحصول عليها نجد أن قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق المالي في دولة الكويت تعزى إلى العمر " وذلك عند مستوى معنوية (5%)، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية البالغة (474.) وهي أكبر من (5%).

2-4-4 المؤهل العلمي

تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (4-12):

الجدول (4 - 12)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للمؤهل العلمي

النتيجة	مستوى المعنوية Sig	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا يوجد تباين	.254	2.37	1.352	.149	5	.747	بين المجموعات
				.111	395	7.074	داخل المجموعات
					400	7.822	التباين الكلي

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول (4-12) أن قيمة F المحسوبة هي (1.352) في حين أن قيمتها الجدولية بلغت (2.37) وبالمقارنة بين القيم التي تم الحصول عليها نجد أن قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق المالي في دولة الكويت تعزى إلى المؤهل العلمي " وذلك عند مستوى معنوية (5%)، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية البالغة (2.54). وهي أكبر من (5%).

3-4-4 الدخل الشهري

تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (4-13):

الجدول (4 - 13)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة البحث تعزى للدخل الشهري

النتيجة	مستوى المعنوية Sig	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا يوجد تباين	.434	2.37	2.583	.263	5	1.313	بين المجموعات
				.102	395	6.508	داخل المجموعات
					400	7.822	التباين الكلي

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول (4-13) أن قيمة F المحسوبة هي

(2.583) في حين أن قيمتها الجدولية بلغت (2.37) وبالمقارنة بين القيم التي تم الحصول

عليها نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق المالي في دولة الكويت تعزى الدخل الشهري " وذلك عند مستوى معنوية 5%، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية البالغة (434). وهي أكبر من (5%).

4-4-4 المسمى الوظيفي

تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (4 - 14)

الجدول (4 - 14)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي

النتيجة	مستوى المعنوية Sig	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا يوجد تباين	.469	2.37	.894	.105	5	.525	بين المجموعات
				.114	395	7.297	داخل المجموعات
					400	7.822	التباين الكلي

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول (4-14) أن قيمة F المحسوبة هي (894). في حين أن قيمتها الجدولية بلغت (2.37) وبالمقارنة بين القيم التي تم الحصول عليها نجد أن قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق المالي في دولة الكويت تعزى إلى المسمى الوظيفي " وذلك عند مستوى معنوية (5%)، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية البالغة (469). وهي أكبر من (5%).

5-4-4 الشهادات المهنية

تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (4-15):

الجدول (4 - 15)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للشهادات المهنية

النتيجة	مستوى المعنوية Sig	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا يوجد تباين	.390	2.37	1.159	.149	5	.747	بين المجموعات
				.111	395	7.074	داخل المجموعات
					400	7.822	التباين الكلي

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول (4-15) أن قيمة F المحسوبة هي (1.159) في حين أن قيمتها الجدولية بلغت (2.37) وبالمقارنة بين القيم التي تم الحصول عليها نجد أن قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول استقرار السوق المالي في دولة الكويت تعزى إلى الشهادات المهنية " وذلك عند مستوى معنوية (5%)، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية البالغة (0.390) وهي أكبر من (5%).

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الاستنتاجات

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

تم في هذا الفصل عرض لمجمل نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها، التي تمثل مشكلة الدراسة بعد أن تمت عملية جمع المعلومات اللازمة بوساطة أداة الدراسة، حيث تم التوصل إلى عدد من النتائج والتي على ضوءها قدم الباحث عددا من التوصيات، وتاليا عرض ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج:

5-1 الاستنتاج:

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

5-1-1 الالتزام برقابة الجودة

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، وأنه يتم التقيد بمعايير المحاسبة الدولية الإرشادية في إعداد التقارير المالية ووفق الممارسات العملية لوظيفة المحاسبة، كما تبين أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تنسم بجودة المعلومات المحاسبية، وتكون هذه التقارير المعدة وفق المعايير الدولية ذات فائدة كبيرة لمتخذي القرار.

وهذا يدعم من قبول الفرضية الأولى التي تشير إلى أنه يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

ويرى الباحث أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية تكون ذات فائدة كبيرة لمتخذي القرار، وأن الامتثال لهذه المعايير يضمن عدم ارتكاب مخالفات لمتطلباتها، الأمر الذي ينعكس على نوعية وجودة المعلومات التي تنتج عن تطبيق الأساليب المحاسبية الدولية.

1-5 - 2 القواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، إذ تبين أن إعداد التقارير المالية يستند على القيام بالإعمال الهادفة وان هذه التقارير المعدة وفق المعايير الدولية قائمة على عدم الخداع في أي تعاملات وخالية من الخطأ والغش، فضلا عن أنها تتمتع بالمصداقية والشفافية وقائمة على عدم إلحاق الضرر بالآخرين.

وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تشير إلى أنه يوجد أثر لتطبيق القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

ويرى الباحث أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية القائمة على أخلاقيات مهنة المحاسبة فإنها تخلو من الخداع في أي تعاملات ولا تلحق الضرر بالآخرين وتكون خالية من الخطأ والغش، فضلا عن إنها قائمة على عدم التحيز بالقيام بأي ممارسات لصالح طرف من الأطراف.

3-2-3 معايير التأهيل الدولية

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق معايير التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، إذ تبين أن صياغة المعايير المحاسبية يتم بشكل يراعي المصلحة العامة، كما تبين انه يتم نشر المعايير المحاسبية بشكل يساعد على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية في عرض البيانات.

وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة التي تشير إلى أنه يوجد أثر لتطبيق معايير التأهيل الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

ويرى الباحث أنه بحالة توفر معايير التأهيل الدولية بالتقارير المالية يجعلها مقبولة على نطاق عالمي، وبشكل يساعد على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية في عرض البيانات المالية.

4-2-4 معايير المحاسبة الدولية

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين، إذ تبين أن إعداد التقارير المالية يتم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وخاصة تلك المعدة محلياً في مجال الإفصاح والإبلاغ إذ أنها تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، كذلك تتفق التقارير المالية المعدة محلياً فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها مع معايير المحاسبة الدولية.

وهذا يشير إلى قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أنه يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين.

ويرى الباحث أن تطابق المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية المحلية مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمعالجة العمليات وبشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها فإن ذلك ينعكس على استقرار السوق المالي في دولة الكويت.

5-2 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1- العمل على تركيز الاهتمام الكافي من قبل الشركات لمعايير المحاسبة الدولية، كونها ذات أهمية كبيرة في استقرار السوق المالي.

2- التركيز على إجراء دراسات دورية للتعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة في معايير المحاسبة المطبقة محليا وتطويرها باستمرار وفقا للمعايير الدولية، كذلك توخي الحذر قبل التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة الدولية ودراسة الأمر بجميع جوانبه للوقوف على سلبياته وإيجابياته ومحاولة إيجاد حلول للسلبات قبل الشروع بالتطبيق، لأن ذلك يؤثر في استقرار السوق المالي.

3- ضرورة استفادة الشركات من التزامها بمعايير المحاسبة الدولية في زيادة عمليات الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية، إذ أن ذلك يسهم في نجاح الشركة على المدى الطويل.

4- حث المستثمرون على الاطلاع على واقع الشركات وخاصة النظام المحاسبي للتأكد من مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية.

5- ضرورة قيام الشركات بإبلاء موضوع الاستثمارات الأجنبية، ما تحتاجه من تخطيط ومتابعة كافة أقسام الشركة.

6- يوصي الباحث الدارسين والباحثين الآخرين القيام بعمل دراسات حديثة تقيس قدرة الشركات المدرجة في السوق المالي على الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة الدولية، كذلك القيام بعمل دراسات مقارنة حول استقرار السوق المالي.

7- الأخذ بالاعتبار خصوصية البيئة الاجتماعية والاقتصادية في دولة الكويت لأنها تختلف عن البيئات الدولية الأخرى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب

- بازرعة، محمود صادق، (1996)، بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، الرياض: مكتبة العبيكان.
- توفيق، محمد شريف، وسويلم حسن علي، (2011). استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، الزقازيق، مصر.
- حماد، أكرم إبراهيم، (2005). الرقابة المالية في القطاع الحكومي، ط 3، عمان: دار جهيئة للنشر والتوزيع.
- حنفي، عبد الغفار، وقرياقص، رسمية، (2000). أسواق المال، ط 1، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الداوود، حسام، (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- دهمش، نعيم، وابونصار، محمد، والخليلة، محمود، (2007). مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية، ط3، عمان: دار وائل للنشر.

- الطلحة، حامد داود، (2000). معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- الشريف، عليان، (2000). مبادئ المحاسبة المالية، ط 2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- الشيرازي، عباس مهدي، (2000). نظرية المحاسبة، ط 1، الكويت: دار ذات السلاسل.

- لطف، أمين السيد أحمد، (2004). المحاسبة الدولية، ط 2، القاهرة: الدار الجامعية.

- مرعي، عبدالحى، (1993). المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار، مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

- مطر، محمد، (2009). إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- الناغي، محمود السيد، (2002). دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، ط 1، القاهرة: المكتبة المصرية.

الرسائل الجامعية

- بلغيث، مداني، (1998). فعالية نظام المعلومات المحاسبية في التسيير واتخاذ القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- جورج توما بيذا ويد، (2009). البدايات الأولى لتطبيق المحاسبة الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- حمدان، شذى ربحي، (2010). آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- عبدالغني، دادن، (2002). الاتجاه الحديث للمنافسة وفق أسلوب تخفيض التكاليف، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر.

المجلات المحكمة والمؤتمرات

- بلغيث، مداني، (2005). " التوافق المحاسبي الدولي"، المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ص 57-69.
- توفيق، محمد شريف (1997). "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد 5، سبتمبر، الرياض، ص ص 65-78.
- حمدان، مأمون (2006). " مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، (28)، العدد (4)، ص ص 74-83.
- عطية، أكرم إبراهيم، (2007). " واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين وسبل تطويره"، ورقة عمل، مقدمة إلى اليوم الدراسي الذي ينظمه قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية بغزة.

- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، (2004). "توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص 67-92.

- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، وعيسى، ريم علي (2007). "إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007.

- السعدني، مصطفى حسن بسيوني، (2007). "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات"، بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في الفترة من 4 إلى 5 ديسمبر 2007.

- سلوم، حسن عبدالكريم، ونوري، بتول محمد، (2009). " دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية"، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.

- السويلم، توفيق، (2005)، "تطوير الأداء المحاسبي ودوره في فعالية الاستثمارات"، مجلة الجزيرة السعودية، العدد 11021، ص ص 68-91.

- الصادق، محمد ادم علي، (2006). "أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية"، مجلة المحاسبة، كلية الدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان.

- عيشي، بشير، (2009). "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق"، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان 2009.

- القشي، ظاهر، (2008). "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

- القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (2009). "أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72.

- مزياني، نورالدين، (2009). "النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية"، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان 2009.

- مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، والقشي، ظاهر، (2009). "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية"، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الثالث "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول" التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29-4.

- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (1999)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- نور، عبد الناصر، وججاوي، طلال، (2006). "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق"، متوفر على الموقع الإلكتروني، -www.jps-dir.net/Forum/uploads/8724/6.doc

الأدلة والتقارير

- دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، (2007). الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين

القانونيين، على الرابط الإلكتروني <http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm>

- ديوان المحاسبة الكويتي، (2009). دليل التدقيق العام.

- ديوان المحاسبة الكويتي، (2009). مفكرة المصطلحات الرقابية والمالية، إدارة التدريب

والمنظمات الدولية.

- سوق الكويت للأوراق المالية، النشرة الشهرية (2011).

- النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية (2010). شبكة الانترنت،

www.kuwaitse.com.2010/12/26

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Barlev B. & Haddaol J. R., (2003). "Dual Accounting and the Enron Control Crisis", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vo. 4, No. 1-2, pp: 178-196.
- Carmona , Salvador and Marco Trombetta ,(2008). " On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system " , *Journal of Accounting and Public Policy*. New York: Nov/Dec 2008. Vol. 27, Iss. 6 , Available From www.ssrn.com / as abstract .
- Eichenseher, J. W. and Shields, D., (2003). The correlates of CPA firm for puplicy- Held corporations, *Journal Of Practice And Theory*, Spring, p.p23-37.
- Hawkins, David (1997). *New IAS Standards Decision Time for IAS Firms, Institution and Countries*. Accounting Bulletin. 20, Merill lynch, Harvard University.
- Jenkins, Gregory D. Kane and Uma Velury, David S. (2006) " Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late 1990s " , *Journal of Accounting and Public Policy*, Vo.25, No.1, pp:71-90.
- Kieso, donald E., and Jerry J. Wygandt (1995) “*International Accounting*”, John Wiley & Sons, NY.
- Malhotra, N. K. (2004), *Marketing research*, New Jersey: Prentice Hall.
- Kohlbeck and Terry Warfield ,(2005). " *The Effects of Principles-based Accounting Standards on Accounting Quality* " , March 2005 , Available From www.ssrn.com.

- Robert W. McGee, (2007) " The Effect of the International Standards for the Financial Report", *International Finance Review*, Vo.7, Pp.365-390.
- Rogero , L Hal ,(1998). " Characteristics of high quality accounting standards ", *Accounting Horizons*, Jun 1998, Vol. 12, No. 2, Available From [www.proquest .com](http://www.proquest.com).
- Schipper , Katherine, (2003) " Principles-based accounting standards " , *Accounting Horizons* , Mar 2003, Vol. 17, No.1, Available From [www.proquest .com](http://www.proquest.com) .
- Tsakumis , George T., " *Principles-based versus Rules-based Accounting Standards : The Influence of Standard Precision and Audit Committee Strength on Financial Reporting Decisions* " , January 2009 , Available From [www.ssrn .com](http://www.ssrn.com).

ملحق رقم (1)

نبذ تاريخية عن سوق الكويت للأوراق المالية

يعود تاريخ الشركات الكويتية المساهمة في الكويت إلى الخمسينيات من القرن العشرين إذ تم تأسيس بنك الكويت الوطني كأول شركة كويتية مساهمة عام 1952 ميلادية، تلتها شركة السينما الكويتية عام 1954 ميلادية والخطوط الجوية الكويتية عام 1956 ميلادية، إذ كان التداول يتم من خلال مكاتب وسطاء العقارات وبالمقاهي الشعبية في سوق التجار وكان كل وسيط من هؤلاء الوسطاء يمثل سوقاً بحد ذاته تتحدد عنده أسعار البيع والشراء المختلفة، وبذلك كانت الأسهم أول نوع من الأوراق المحلية القابلة للتداول (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

وبعد اكتشاف النفط وصدور القانون التجاري رقم (15) عام 1960 ميلادية والخاص بتنظيم إصدار الأوراق المالية والاكنتاب فيها، شهدت الشركات المساهمة توسعا ملحوظا في أنشطتها الاقتصادية وغدت منفذا استثماريا للأموال الفائضة.

تحظى البورصة في الكويت باهتمام بالغ انطلاقا من دورها الاستراتيجي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، إذ صدر القانون رقم (32) في عام 1970 ميلادية الذي ينظم تجارة الأسهم الكويتية. وتكونت بموجب هذا القانون أيضا لجنة استشارية لتنظيم نشاطات سوق الأوراق المالية وسن اللوائح الضرورية لإخضاع الشركات الأجنبية للقيام بتسجيل أسهمها والاحتفاظ بالفوائد الاقتصادية للبلاد.

في شباط من عام 1972 تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في المنطقة التجارية العاشرة بمدينة الكويت، حيث تولى العاملون بها رصد وحصر ما يتم تداوله يوميا من أسهم وإصدار النشرة اليومية التي تتضمن عدد الأسهم المتداولة وأسعارها وعدد الصفقات التي تمت خلالها.

في عام 1976 ميلادية صدر القرار الوزاري رقم (61) الخاص بتنظيم التعامل والتداول في الأوراق المالية للشركات المساهمة الكويتية، وبموجب هذا القانون تم تشكيل أول لجنة للأوراق المالية بعد أن كان التداول يتم عن طريق المفاوضات المباشرة على السعر بين كل من البائع والمشتري إلى أن تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في عام 1977 ميلادية وسميت سوق الكويت للأوراق المالية.

في نيسان عام 1977 ميلادية تم افتتاح بورصة الأوراق المالية أطلق عليها اسم سوق الكويت للأوراق المالية وفي عامي 1977 و 1978 شهد سوق الكويت للأوراق المالية أزمة كان من نتائجها تدخل الحكومة لمعالجتها بشراء الأسهم وفقا لأسعار الأقفال في يوم محدد ثم تلتها أزمة عام 1982 التي تميزت بالتعامل في أسهم الشركات الخليجية وبالتعامل بالأجل وهي ما عرفت حينذاك بأزمة " سوق المناخ ". ولعل أهم أحداث سوق المناخ الكويتي ما يعرف بالاثنين الأسود عام 1983 عندما بلغت الخسائر فيه اثنين وعشرين مليار دولار (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

وفي 14 / 8 / 1983 ميلادية صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة وإدارة تنفيذية لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد، وفي آب 1990 ميلادية توقف التعامل في السوق لفترة 28 شهرا نتيجة الغزو

العراقي للكويت، مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة من 54 شركة إلى 28 شركة. وفي أواخر شهر أيلول عام 1992 أعيد افتتاح السوق بعد أن اكتملت كافة مرافق السوق المالية والإدارية والفنية والمحاسبية (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

في شهر تشرين الأول عام 1966 وقعت كل من الكويت ومصر ولبنان في القاهرة اتفاقية لربط الأسواق المالية بالشكل الذي يتيح الإدراج المشترك في بورصاتها من خلال نظام الحفظ المركزي، بهدف تنظيم عملية التداول للأوراق المالية في أسواقها وإجراء عمليات التسوية المالية المتعلقة بنقل ملكية هذه الأوراق وكذلك تنظيم المعلومات ونشرها في الأسواق المالية الثلاثة، كما يرتبط سوق الكويت للأوراق المالية مع كل من سوق البحرين وسلطنة عمان للأوراق المالية منذ شهر أيلول عام 1997 باتفاقية تعاون متبادل بهدف توثيق وزيادة إقامة التعاون المشترك في المجالات المتعلقة بتنظيم إصدار وتداول الأوراق المالية في هذه الأسواق إذ تعد هذه الاتفاقية أولى الخطوات نحو إنشاء سوق أسهم موحدة في الخليج (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

تطور نظام المتاجرة في سوق الكويت للأوراق المالية

جاءت المتاجرة في سوق الأسهم الكويتية وفقاً لنظام المفاوضات أو التفاوض فوق الكاونتر الذي يعمل به في أغلب الأسواق العالمية. وتتم المتاجرة في هذا النظام بين المشتري والبائع أو الشخص الذي يمثل أعلى الأسعار والنوعية حتى تتحقق العملية وفقاً للوائح التي تحد من الزيادة في المضاربة التجارية. ثم تحول نظام التداول من المفاوضة

بين البائع والمشتري إلى نظام المزايمة المكتوبة إذ يتم إعلان أسعار البيع وأسعار الشراء على اللوحة ويتم التفاوض بعد ذلك بين أصحاب أقل سعر مععلن للبيع وأعلى سعر مععلن للشراء. واهتمت إدارة السوق منذ إعادة تنظيمه بتطوير نظام الوساطة باعتباره ركنا أساسيا من أركان السوق ويعد مسؤولا عن نجاح وانتظام العمل بها (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

وفي آب من عام 1984 صدر المرسوم الأميري الخاص بإدراج الوسطاء ومعاونيهم في السوق وقصر المرسوم عمليات الوساطة على الشركات المرخص لها بذلك، كما اشترط على الوسيط أن يدون الأمر الذي يتلقاه من العملية على نموذج التفويض المعد لذلك من قبل السوق وأن يتضمن النموذج أولوية هذا الأمر بالنسبة لغيره (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

وفي كانون الأول من عام 1986 صدر مرسوم أميري لتنظيم تصفية عمليات تداول الأوراق المالية وغرفة المقاصة في السوق، إذ أوجب المرسوم أن تتولى التصفية التي تجري على الأوراق المالية المسجلة في السوق غرفة مقاصة تقوم بتحديد مراكز أطراف هذه المعاملات وإجراء المقاصة بين مالهم وما عليهم من حقوق تجاه بعضهم البعض. ثم جاء قرار لجنة السوق رقم 3 لسنة 1987 بشأن غرفة المقاصة، حيث حولها القيام بكافة الإجراءات التي تتطلبها عمليات النقص وأوجب عليها أن تقوم بإخطار الشركات المسجلة في السوق بأسماء آخر من آلت إليهم أسهمها.

وفي أيار عام 1987 صدر قرار لمدير السوق بشأن تنظيم إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأسهم المدرجة وعهد إلى الشركة الكويتية للمقاصة تولي مهام غرفة المقاصة في

السوق. وفي إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي أصبح يحق لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي تداول أسهم أي من الشركات الكويتية بما فيها البنوك وشركات الاستثمار والتأمين على أن يكون هذا الحق مكفولا في حدود 25 في المائة كحد أقصى من أسهم الشركات.

ولتحسين أداء سوق الكويت للأوراق المالية وزيادة كفاءته وتحقيق المرونة والعدالة والسرية التامة بين المتعاملين، فقد تم تقديم نظام التداول الآلي (كاتس) إلى سوق الأسهم الكويتية وذلك باستعمال أجهزة إلكترونية تم تطويرها وفقا لمتطلبات سوق الأسهم الكويتية، حيث صمم هذا النظام ليعمل باللغة العربية مع إمكانية ربطه مع العملاء من خارج السوق في الكويت والأسواق المالية الأخرى خارج الكويت، كما يوفر هذا النظام للوسيط بكل خطوة يقوم بها معلومات مفيدة تساعد لإتمام الصفقة وفي نهاية يوم التداول يحصل العميل على كشف حساب موضحا له جميع الصفقات التي تمت باسمه في ذلك اليوم ورصيد كل صفقة على حده والرصيد الشامل لكل الصفقات (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

ملحق رقم (2)
استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:
أخي المستجيب:
تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار
السوق المالي في دولة الكويت

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

بدر سعد المطيري

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	<input type="checkbox"/> 25 سنة فأقل <input type="checkbox"/> 26-35 سنة <input type="checkbox"/> 36-45 سنة <input type="checkbox"/> 46-55 سنة <input type="checkbox"/> 56 سنة فأكثر
2- المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> ثانوية عامة <input type="checkbox"/> دبلوم متوسط <input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه
3- الدخل الشهري	<input type="checkbox"/> أقل من 1000 دينار <input type="checkbox"/> 1000 أقل من 1500 دينار <input type="checkbox"/> 1500 دينار أقل من 2000 دينار <input type="checkbox"/> أكثر من 2000 دينار
4- المسمى الوظيفي	<input type="checkbox"/> محاسب <input type="checkbox"/> مدير مالي <input type="checkbox"/> مدقق داخلي <input type="checkbox"/> مدير حسابات <input type="checkbox"/> مستثمر مالي <input type="checkbox"/> أخرى
5- الشهادات المهنية	<input type="checkbox"/> CFA <input type="checkbox"/> CISA <input type="checkbox"/> CMA <input type="checkbox"/> CPA <input type="checkbox"/> CIA <input type="checkbox"/> أخرى

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات الواردة في هذه الاستبانة وبيان مدى انطباق كل منها على حالتكم وعلى المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

المتغيرات المستقلة

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
المعايير الدولية لرقابة الجودة						
1	يتم التقيد بمعايير المحاسبة الدولية الإرشادية في إعداد التقارير المالية					
2	يتم إعداد التقارير المالية وفق الممارسات العملية لوظيفة المحاسبة على المستوى الدولي					
3	تتسم التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بجودة المعلومات المحاسبية الواردة فيها					
4	تكون التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية ذات فائدة كبيرة للمسؤولين ومنتخذي القرار					
5	تكون نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية الدولية جيدة					
6	تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بخصائص مميزة					
7	الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية تضمن عدم ارتكاب مخالفات لمتطلبات هذه المعايير					
القواعد الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة						
8	يستند إعداد التقارير المالية على القيام بالإعمال الهادفة					
9	تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالموضوعية					
10	التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية قائمة على عدم الخداع في أي تعاملات					
11	التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية قائمة على عدم التحيز في					

					القيام بأي ممارسات لصالح طرف دون الآخر	
					التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية خالية الخطأ والغش	12
					التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية قائمة على عدم إلحاق الضرر بالآخرين	13
					تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالشفافية	14
					تتمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالمصادقية	15
معايير التأهيل الدولية						
					يتم صياغة المعايير المحاسبية بشكل يراعي المصلحة العامة عند عرض البيانات المالية	16
					يتم نشر المعايير المحاسبية بشكل يجعلها مقبولة ومعمولا بها على نطاق عالمي	17
					يتم نشر المعايير المحاسبية بشكل يساعد على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية في عرض البيانات المالية	18
					التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية مقبولة على الصعيد الدولي	19
					التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية قادرة على التعامل مع الظروف المحلية	20
					يتوفر بالتقارير المالية معايير التأهيل الدولية	21
					القائمون على إعداد التقارير المالية يتمتعون بالاستقلالية	22
					القائمون على إعداد التقارير المالية حائزون على التدريب المهني الملائم	23
					تمتع التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بالوضوح والشمولية	24
معايير المحاسبة الدولية						
					يتم إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	25
					تتفق التقارير المالية المعدة محليا في مجال الإفصاح والإبلاغ مع المعايير المحاسبية الدولية	26
					يتم إعداد التقارير المالية المحلية بناءً على أي تعديلات في المعالجات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	27

					28	تتطابق المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية المحلية مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية
					29	تتفق التقارير المالية المعدة محليا فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها مع معايير المحاسبة الدولية
					30	التقارير المالية المعدة محليا فيما يتعلق بمعالجة العمليات مبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل
					31	تواكب التقارير المالية المعدة محليا التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية
المتغير التابع: استقرار السوق المالي في دولة الكويت						
					32	توفر مناخ استثماري مستقر وآمن
					33	تؤمن التوزيع العادل للثروات الاقتصادية
					34	تزيد الانفتاح على الأسواق المالية الدولية
					35	وجود مكاتب متخصصة في الإدارة الحديثة لمحافظ الأوراق المالية
					36	تحسين وسائل وأساليب الاستثمار
					37	التقليل من حجم الأخطار التي قد تواجه المستثمر
					38	تعظيم ثروة الملاك عبر زيادة المنفعة
					39	تقلل من مستوى المخاطرة وتحقق مستوى معين من العائد
					40	زيادة ونشر الوعي الاقتصادي والمالي

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

ملحق رقم (3)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور	جامعة الشرق الأوسط MEU
2	الأستاذ الدكتور يسري أمين	جامعة عمان العربية
3	الدكتور غسان المطارنة	جامعة الشرق الأوسط MEU
4	الدكتور ظاهر القشي	جامعة الشرق الأوسط MEU
5	الدكتور أحمد أبو السكر	جامعة عمان العربية
6	الدكتور خالد أبو الغنم	جامعة عمان العربية
7	الدكتور نمر السليحات	جامعة عمان العربية
8	الدكتور محمد الكساسبة	جامعة عمان العربية
9	الدكتور عثمان النبالي	جامعة جرش
10	الدكتور شقيري فوزي موسى	جامعة الإسراء